عِلما المنطق

وآداب البحث والمناظرة

لرُوَّادِ العِلم بمُختلَفِ المعَاهدِ العِلميّة

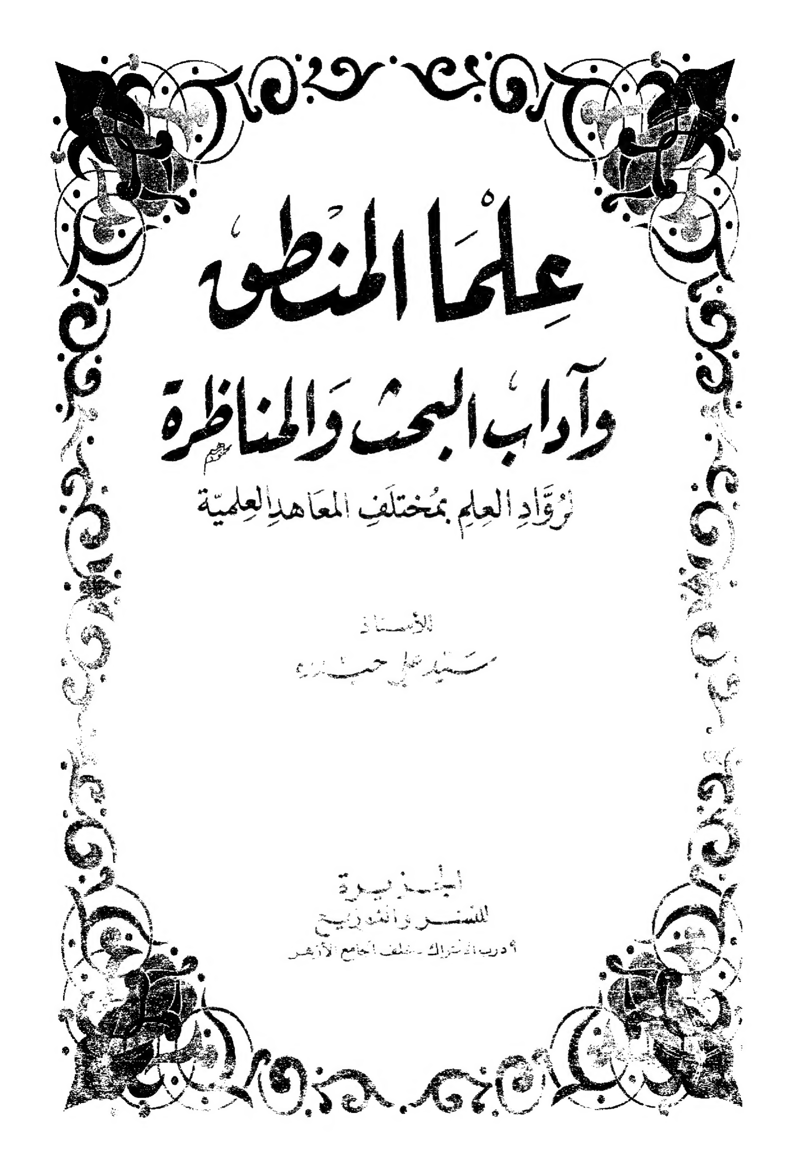
للأستاذ

سيّد علي حيدرة

الجزيرة

للنشر والتوزيع

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر



عِلمُ المنطق

وآداب البحث والمناظرة

لرُوّادِ العِلمِ بمُختلَفِ المعاهدِ العِلميّة

للأستاذ

سيد علي حمده

الجزيرة

للنشر والتوزيع

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر

اسم الكتاب : علما المنطق و آداب البحث والمناظرة
اسم المؤلف : السيد علي حيدرة
اسم الناشـر : الجزيـرة للنشر والتوزيع
العنوان : ٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
الشـريف
موضوع الكتاب : ١. المنطق ٢. القياس المنطقي
رقم الإيداع : ٩٧٤٣ / ٢٠٠٧
التاريخ : ٢٠٠٧/٥/٢
عدد الصفحات : ١٠٠صفحة ، ٣٥ سم
تدمك : ٥ ٠٠ ٦٢٣٩ ٩٧٧
١٦٠

كلمة الناشر

إهداء كتاب تيسير المنطق

أقدم كتاب تيسير المنطق للأستاذ (سيد[1] علي حيدرة) مجدد النهضة العلمية بالتأليف والنشر في البلاد الإسلامية، لرواد العلم بمختلف المعاهد العلمية، وهو كتاب قيم في علمي المنطق والمناظرة.

وقد توخَّي المؤلف في وضعه، السهولة في التعبير مع الجودة في الأسلوب والجزالة في اللفظ، والسمو في المعنى، والحسن في التمثيل، والوفاء في المادة في غير تطويل، كما راعى أن يكثر من الأمثلة القديمة والحديثة، مرتبة ترتيباً منطقياً مع توضيح الغامض فيها، وتسهيل

---

(١) المؤلف من بيت علم قديم، وهو من مواليد القرن الرابع عشر الهجري، وقد اشتغل بالعلم - بعد أن حفظ القرآن الكريم وجوّده - فتلقى مختلف العلوم العربية النقلية والعقلية على جمهرة كبيرة من العلماء بمصر والبلاد الإسلامية النائية. منهم الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ يوسف الدجوي والشيخ سيد علي المرصفي والشيخ محمد عبده والشيخ محمد بخيت والشيخ محمد قنديل الهلالي والشيخ أبو عليان والشيخ حسين والي والشيخ عبد المجيد اللُّبان والشيخ محمد حسنين مخلوف والشيخ عبد الغني محمود والشيخ إبراهيم حمروش والشيخ محمد زاهد الكوثري والشيخ عبد الحي الكتابي. وعلى الشيخ محمد حسين القزلجي والشيخ أبو بكر كوجك ملا الأربلي، وعلى الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي وعلى الشيخ بدر الدين المحدث وعلى مولانا أبو الكلام آزاد، وعلى القاضي حسن العمري والشيخ السيد عبد القادر الأهدل والشيخ محمد الخضر حسين التونسي. وكثير ممن استجازهم بعد التلقّي كما كان عليه علماء السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين. وقد كان موضع عناية أساتذته لما أنسوا فيه من حسن التربية والذكاء والفطانة ودقة البحث نفع الله به المسلمين كما نفع بأصله.

الصعب منها بعبارة قريبة المنال دانية المآخذ، لا تعجز الطالب ولا ترهق فكره ولا تكلفه شديد عناء، حتى يجمع إلى الفائدة العلمية، والرغبة في الدرس والتحصيل، ثقافة العقل وشحذ الذهن وإيقاظ المواهب، فجاء الكتاب حمداً لله وفق الأمنية، كما جاء متناسق الأجزاء محكم الروابط، وكان على صغر حجمه غزير المادة، جزيل النفع، عم الفائدة، شاملا لجميع المنهج المقرر. وإن من يستوعب موضوعاته ويستوفي عناصره، يلمح فيه فضل واضعه وتبريزه كما يجده خلاصة لما كتبه الأقدمون والمحدثون.

وسيجد القارئ في هذا الكتاب علما وجدلا وحجة قوية استمدها المؤلف من روح الإمام[1] عليٌّ كرم الله وجهه فنرجوا أن نكون قد وفقنا فيما قصدنا إليه من نفع الطلاب بنشر هذا الكتاب والله المستعان،

الناشـــر

محمد أحمد إبراهيم

---

(١) لما رزق والدا المؤلف بابنهما هذا، لقباه بحيدرة تيمنا بلقب الإمام عليّ كرم الله وجهه «فإنه بعد أن سمته أمه فاطمة بنت أسد بحيدرة كان أبوه أبو طالب غائبا ولما حضر سماه (عليّا) كرم الله وجهه وقد رجز يوم خيبر بهذه الأبيات: (من الرجز)

أنا الذي سمتني أمي الحيدرة * كليث غابات غليظ القيصرة

أضرب بالسيف رقاب الكفرة * أكيلكم بالسيف كيل السندرة

ومعنى حيدرة: الأسد. وكان كرّم الله وجهه يفخر بهذا الاسم الذي سمته به أمه».
(لسان العرب ص ٢٤٦ جزء خامس)

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن أفاض على عقولنا فيوض التصورات والتصديقات، وألهمنا بروحانية جلاله إدراك الكليات والجزئيات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بقاطع الحجة وساطع البرهان، المتأدب في بحثه ومناظراته بأدب الرحمن، وعلى آله وأصحابه الذين استمسكوا بعُرى ملته، واهتدوا بهدْي سنته، وصدّقوا بقضايا شريعته، فأنتجت لهم مقدمات الإذعان لوامع اليقين «وبعد» فهذا كتاب «تيسير المنطق» في علمي المنطق، وآداب البحث والمناظرة، وضعته لرواد العلم بمختلف المعاهد العلمية، وليكون عونا لهم في تحصيلهم، وعدّة في مواقفهم، ضامنا لهم النجاح في امتحانهم. وقد راعيت فيه المنهاج المقرر مع نقل الأفكار الصحيحة والقواعد القويمة من أسفار جمة قديمة وحديثة بكتابة سهلة وعبارة فصيحة، وهو على صغر حجمه كثير النفع، جزيل الفائدة يفيد المتعلم، ولا يستغنى عنه المعلم.

والله أسأل أن يكلّله بالنجاح والقبول، وأن ينفع به النفع العميم في ظل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم «فاروق الأول» أيده الله وأبقاه حمى للدين وسندا وحصنا للأمة، وأدام على البلاد أياديه الكريمة، القائمة على إحياء مجد الإسلام، ونشر العلوم والعرفان، وجعل به كلمته هي العليا إنه سميع مجيب.

٦ شعبان سنة ١٣٥٧ هـ - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨م

سيد علي حيدرة



حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك الصالح (فاروق الأول) ملك مصر

علما المنطق وآداب البحث والمناظرة

علما المنطق وآداب البحث والمناظرة من العلوم الفلسفية التي يجب العناية بها، والوقوف على أخبارها، وما تنطق به من القواعد والمسائل النظرية، إذ هما يبحثان في جميع الصور العامة للتفكير وتربية القوى العقلية وتنميتها، وتوجيه الإنسان إلى ما يتطلبه العقل السليم والفكر الصحيح. ولما كان شروعنا الآن في القسم الأول وهو علم المنطق، وجب علينا أن نعلم تاريخ نشأة هذا الفن، وتطوره في سيره بتطوّر العصور واختلافها، ومسايرته للحركة الفكرية في كل زمن من الأزمان بقدر المستطاع في عهوده الثلاثة: عهد النشأة والتكوين - وهو ما قبل سقراط -، وعهد الإنتاج والازدهار - وهو ما بين السوفسطائيين وأرسطو -، وعهد التدهور والانحطاط - وهو ما بين أرسطو إلى مفتتح العصور الوسطى - ، كما يجب علينا معرفة حياة واضعه وذكر من اشتهر بالترجمة والتأليف فيه.

تاريخ علم المنطق

كان أول ظهوره في القرن السادس قبل الميلاد في بلاد اليونان. حين غيرت أوضاع الحياة في هذه البلاد، الانقلابات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. فبدأ الناس يشتغلون بالجدلْ والمناظرة، لأنهم كانوا على جانب عظيم من الذكاء وقوة التعبير، وانصرفت همتهم إلى المجادلة والخطابة العامة، واستخدموا قواهم العقلية في المناقشة والدفاع عن أنفسهم أمام القضاة. فكان كل فرد منهم يستميل القاضي بحسن نقاشه ودفاعه وقوة ذكائه ونبوغه. هذا كله مما زاد في توسيع آفاقهم الفكرية وازدهار حياتهم العقلية. ولما نزح السوفسطائيون إلى أثينا أخذوا يُعَلِّمون الأحداث فنَّ الخطابة والبيان،

بطريقة بها يؤثرون في القضاة، حتى يكونوا معهم على خصومهم واطّرحوا ما كانوا يعرفون من أن حقيقة الشيء يدركها العقل لا الحس، ورأوا أن الحقيقة تدرك بالحواس لا بالعقل. ولكن كان لتعاليمهم هذه أسوأ الآثار في حياة الأمة اليونانية، حتى جاء سقراط سنة ٤٨٥ ق. م فتبرم بتعاليم السوفسطائيين وانبرى يهاجمهم. فغيّر أفكارهم الأولى واتبع طريقا آخر في الحوار والمناقشة مع تلاميذه، حتى يصل الواحد منهم بنفسه إلى كشف حقيقة الخير ويقف على كُنْه الفضائل المختلفة.

ثم جاء من بعده أفلاطون سنة ٤٢٧ ق. م فسلك الطريق التي سلكها أستاذه سقراط لهدم نظرية السوفسطائيين في المعرفة، وأخذ يشرح أقواله وتعاليمه، وأقام البرهان على أن للصدق مقياساً وللخير مقياساً آخر.

ثم جاء أرسطو فأراد أن يصل إلى آخر ما وصل إليه العقل الإنساني في عصره، فلم يترك فنا من فنون الفلسفة ولا ناحية من نواحي الفكر إلا درسها ودرس نتائج الأقدمين وبحوثهم، ونقدها جميعها، وذكر رأيه فيها وأضاف إليها ما هداه إليه بحثه، ثم استقصى قوانين العقل في البحث والتفكير ووضعها أساساً للمنطق، وضع الشروط والقواعد الضرورية في التفكير المؤدي إلى اليقين.

ولذلك يعد واضع علم المنطق، وكتابه فيه يسمى (النص[1]). ولما

(١) وهو يشمل ثمانية كتب، أربعة منها في صورة القياس، والأخرى في مادته. فالأول في الأجناس العالية، والثاني في القضايا التصديقية وأصنافها والثالث في القياس وصورة إنتاجه، والرابع كتاب البرهان وهو النظر في القياس، والخامس كتاب الجدل، والسادس كتاب السفسطة، والسابع كتاب الخطابة، والثامن كتاب الشعر (اهـ من مقدمة ابن خلدون).

مات أرسطو سنة ٣٢٢ ق. م سلب أهل أثينا استقلالهم، ولم يهتموا بالنظريات التي هي أساس حياتهم العلمية. ثم ظهر سيسرو أكبر خطباء الرومان وأدبائهم في القرن الأول قبل الميلاد، ونقل المنطق اليوناني إلى اللغة الرومانية وشرح قواعد البيان والخطابة. وفي القرن الثالث بعد الميلاد وضع فرفريوس الصوري مقدمة للكليات الخمس وسماها «المدخل إلى كتاب المنطق» وهي المعروفة بأيساغوجي وقد ترجمت إلى اللغة اللاتينية في أوائل القرن السادس للميلاد، وصارت موردًا تُستقَى منه المعلومات المنطقية، ومنارًا يهتدي بهديه الباحثون في كل أمة من الأمم المتحفزة.

أرسطو - أرسططاليس

هو ثالث فلاسفة اليونان الثلاثة، بل هو أحد فلاسفة اليونان عامة حتى لقب (بالمعلم الأول) لأنه أول من علم المنطق كما تقدم. ولد في ستاجيرا سنة ٣٨٤ ق. م وهي مستعمرة يونانية، ونشأ في مقدونيا مع أبيه (بيكرماخوس) الذي كان طبيبًا خاصًا لملك مقدونيا، وتربى في بيت الملك مع أصغر أبنائه فيليبس لتقاربهما في السن وانعقدت بين الصبيين صداقة ظلت متينة إلى وفاة فيليبس. ولما بلغ السابعة عشرة من عمره، بعث به وليّ أمره بعد أبيه إلى أثينا سنة ٣٦٧ ق. م حيث كانت مقر الحياة العقلية، وظل يأخذ العلم عن أستاذه أفلاطون زهاء عشرين سنة، كان خلالها شابا ثاقب النظر في انتقاداته، مستقلا في آرائه، فاعتنى أستاذه بتعليمه وتهذيبه عناية تامة، ولم يبرح أرسطو أثينا طوال هذه المدة حتى مات أفلاطون سنة ٣٤٧ ق. م فهاجر إلى آسيا الصغرى، وبَقِيَ بها حتى استقدمه فيليب ملك مقدونيا ليؤدب



أرسطو - أرسطاطاليس

ابنه الإسكندر، فقام بتأديبه خير قيام، وصار رائداً له خمس سنوات كان فيها موضع حب الإسكندر وتكريم أبيه. ولما مات فيليب وتسلم الإسكندر مقاليد الحكم، عاد أرسطو إلى أثينا فأنشأ مدرسته اللوكيونية أو المشائين نسبة إلى مكانها لوكيون، وأخذ يقرر بها مذاهبه ويدلي بآرائه وكان الإسكندر يذكره بالخير ويبعث إليه بالطرق التي تعينه على بحوثه الفلسفية. وكان أرسطو يتبع طريقة في التدريس غير طريقة التنقل والحوار كسقراط، وغير طريقة الاستقرار والكتابة كأفلاطون، بل كان يمشي بتلاميذه في حديقة مدرسته يتناقشون ويتباحثون، ولذلك سموا بالمشائين، ولما سقطت حكومة الإسكندر التي كانت خير ناصر له، وانتعشت الديموقراطية اليونانية، وتتبعت بالأذى أتباع الإسكندر، فر أرسطو إلى مدينة خلسيس التي مات بها سنة ٣٢٢ ق. م.

ولأرسطو عظمة تفوق عظمة غيره من العلماء، فإن بحوثه كانت أساسًا للفكر في عصور أوربا الوسطى، ومعوانا للبحث في العصور الحديثة، بعد أن أصقلها العقل الإسلامي وهذبها وأوصلها إلى درجة الكمال.

الترجمة والتأليف وأشهر المؤلفين في علم المنطق

لما ارتقت الثقافة الإسلامية ونهضت الأبحاث العلمية في عصر الدولة العباسية، كان من ضروريات ذلك نقل علوم الأمم الأخرى وثقافتها للانتفاع بها، فأخذ علماء المسلمين يفدون إلى الهند والفرس واليونان ويترجمون من علومهم ما شاء الله أن يترجموه: من طب ورياضيات وفلسفة ومنطق. وكان أول العهد بنهضة الترجمة في

خلافة أبي جعفر المنصور، وأهم ما ترجم في عهده من العلوم: الرياضيات والتنجيم والفلسفة والمنطق. ثم جاء من بعده الرشيد ووجد كتبًا في المنطق والهندسة في أنقرة، فأمر العلماء بترجمتها. ثم خلفه المأمون وكان عهده أزهى عهود الترجمة لعلمه وفضله وتشجيعه العلماء بالجوائز وغيرها، فبعث بالعلماء إلى القسطنطينية ليحملوا إلى بغداد كثيرا من الكتب في الطب والفلسفة والمنطق.

وممن اشتهروا بالترجمة في علم المنطق في العصر العباسي : عبد الله بن المقفع كاتب أبي جعفر المنصور. فقد ترجم كتب أرسطو كما ترجم المدخل المعروف بأيساغوجي. ثم ظهر بعد هذا العصر مترجمون كثيرون منهم متى بن يونس وأبو عثمان الدمشقي وثابت بن قرة.

كما اعتنى خلفاء الدولة العباسية بالترجمة في علوم المنطق والفلسفة، فقد حببوا التأليف فيها إلى العلماء بما أغدقوا عليهم من نعم وعطايا.

ومن أشهر المؤلفين في عهد هذه الدولة، يعقوب بن إسحق الكندي «اليمني» فيلسوف العرب وأحد أبناء ملوكها، ومنهم أبو النصر الفارابي وقد درس فلسفة أرسطو، ووضع في الفلسفة والمنطق كتبا كثيرة مهدت الطريق لمن جاء بعده من العلماء ومحمد بن زكريا الرازي الحنفي أحد أفذاذ المسلمين في علم المنطق وعلم الطب، والشيخ الرئيس ابن سينا الذي جاب الآفاق، وألف في المنطق والطب وغيرهما كتبًا كثيرة. ومن أشهر من اشتغل بالفلسفة والمنطق، في العصر العباسي الثاني، قوم أطلقوا على أنفسهم «جماعة إخوان الصفا» عاشوا بالبصرة في أواسط القرن الرابع الهجري وخلطوا الفلسفة بالدين

وأنتجوا نحو خمسين رسالة. وقال ابن خلدون (أول من أطال الكلام في المنطق ووضع فاتسع، الإمام فخر الدين الرازي ابن الخطيب ومن بعده أفضل الدين الخونجي المتوفي سنة ٦٤٩ هـ).

وممن اشتهر بالتأليف في علم المنطق حجة الإسلام[1] أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفي سنة ٥٠٥ هـ، ونجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتبي المتوفي سنة ٥٧٦ هـ، وأبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد المتوفي سنة ٥٩٥ هـ والعلامة أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب الكردي المتوفي سنة ٦٤٦ هـ، والعلامة محمود بن أبي بكر الأرموي المتوفي سنة ٦٨٩ هـ، وقطب الدين محمود بن محمد الشيرازي المتوفي سنة ٧٦٦ هـ، وسعد الدين مسعود بن عمر المشهور بالتفتازاني المتوفي سنة ٧٩٣ هـ والسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ظ)[2] المتوفي سنة ٨١٦ هـ، وشمس الدين محمد بن حمزة الفناري المتوفي سنة ٨٩٥ هـ، وجلال الدين محمد بن أسعد الدواني المتوفي سنة ٩٠٧ هـ (ظ)، وشيخ الإسلام[3]، زكريا الأنصاري المقري المتوفي سنة ٩٢٦ هـ (ظ) وعصام الدين بن عربشاه الإسفرائيني الكردي المتوفي سنة ٩٤٣ هـ. ولما انتهى العصر العباسي ضعفت الترجمة إلى اللغة العربية، حتى كان عهد مصر بها أول الأمر ما قام به المترجمون الذين جاء بهم المغفور له محمد

---

(١) اكتفينا بذكر بعض المؤلفين المشهورين وتاريخ وفاتهم.

(٢) إشارة إلى أنه مؤلف في فن آداب البحث والمناظرة أيضا.

(٣) يطلق لقب شيخ الإسلام على كل من ولي شيخا للجامع الأزهر، وأما العلامة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري فقد اشتهر بذلك لعلمه وفضله.

علي باشا[1] رأس الأسرة العلوية، ليكونوا صلة بين الطلاب وأساتذتهم من الفرنسيين. ثم أخذت العلوم والمعارف تنمو دورا بعد دور وشوطا

---

(١) ولد المغفور له محمد علي باشا في مدينة قولة في بلاد الروملي أو مقدونيا في سنة ١١٨٢ هـ - ١٧٦٩ م وهي السنة التي ولد فيها نابليون. وكان أبوه «إبراهيم أغا بن علي» من جنس تركي يقوم بوظيفة رئيس الحرب في قولة، فلما مات كفله عمه طوسون، ثم لما مات طوسون بعد قليل كفله حاكم المدينة «إسماعيل الشوربجي» لما أنسه فيه من الذكاء والصفات الممتازة، ودربه على أعمال الفروسية واستعمال السيف حتى أجادهما وأظهر من الهمة وصدق النظر والحكم في الأمور ما جعل الحاكم يكافئه برتبة يوزباشي، وزوّجه بإحدى قريباته وكانت أرملة ذات ثروة مما ساعده على مزاولة التجارة فولدت له خمسة، ثلاثة ذكور وهم إبراهيم، وطوسون، وإسماعيل» وبنتان. وقضى المغفور له محمد علي سنين طويلة في عيشة منزلية هادئة مجدا مثابرا في تجارته حتى جاء ذلك اليوم في سنة ١٨٠١ حينما اتفقت انجلترا وتركيا على إخراج الفرنسيين من مصر فكان على رأس القوة التي جاءت من قولة، ومعه ابن الشوربجي، وما لبث حتى أظهر من الشجاعة والإقدام ما جعله يرتقي إلى رتبة قائد في الجيش فأعجب به المصريون، وامتلأ قلبه هو حبا لمصر وأبنائها، وعزم على بذل أقصى مجهود في سبيل إسعادها، فقام المشايخ والعلماء والصناع في ٥ صفر سنة ١٢٢٠ هجرية (مايو سنة ١٨٠٥ م) برئاسة عمر مكرم والشيخ عبد الله الشرقاوي، وساروا في موكب عظيم إلى منزل محمد علي وطلبوا عزل خورشيد باشا حاكم مصر وتولية محمد علي ورغبوا إلى الباب العالي أن يقرّ اختيارهم هذا، فجاء المرسوم بتوليته على حكم مصر في يوليو سنة ١٨٠٥ . فلما اطمأن باله وهدأ خاطره تفرغ لإصلاح مصر وإعلاء شأنها بين الدول الأجنبية حتى شهدت له ملوك العالم بدهائه وذكائه وقوته ونفوذه ورغبته في نشر الثقافة والعلوم وإرسال البعثات إلى أنحاء أوروبا للتزود بأحدث الفنون.

وأخيرا في ١٣ رمضان سنة ١٢٦٥ (٣ أغسطس سنة ١٨٤٩) مات الرجل العظيم بالاسكندرية فنقلت جثته إلى القاهرة ودفن بمسجده الذي شيده ليشرف على القاهرة من أعلى المقطم.



بعد شوط، فنشطت الترجمة والتأليف في الطب والهندسة والفلسفة والمنطق والمقولات وغيرها من مختلف العلوم، حتى وصلت إلى عصرنا هذا.

وممن اشتهر بالتأليف في المنطق إبان هذه النهضة المباركة، عبد الحكيم بن شمس الدين السيلكوني المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ، وقرة خليل بن حسني التركي المتوفي سنة ١٠٨٨ هـ (ظ)، والسيد زاهد

الهروي الأفغاني المتوفي سنة ١١٠١ هـ، وعبيد الله بن فضل الله الخبيصي من علماء القرن الثاني عشر والشيخ يوسف بن سالم الحفني المتوفي سنة ١١٧٨ هـ (ظ)، والشيخ محمد الكردي المشتهر بالأرزنجاني من علماء القرن الثاني عشر، والشيخ أحمد بن عبد الفتاح ابن يوسف الملوي المتوفي سنة ١١٨١ هـ، وأبو الحسن بن عمر بن علي القلعي التونسي من علماء القرن الثاني عشر، والشيخ علي بن أحمد الصعيدي العدوي المتوفي سنة ١١٨٩ هـ، وشيخ الإسلام الشيخ أحمد ابن عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري المتوفي سنة ١١٩٢ هـ والشيخ محمد بن علي بن سعيد التونسي المتوفي سنة ١١٩٩ هـ، وأبو العباس محمد اللكنوي الهندي المتوفي في القرن الثالث عشر، والعلامة الشيخ إسماعيل المشهور بالكلنبوي المتوفي سنة ١٢٠٥ هـ، والشيخ محمد علي الصبّان المتوفي سنة ١٠٢٦ هـ، والشيخ محمد عرفه الشهير بالدسوقي المتوفي سنة ١٢٣٠ هـ، وشيخ الإسلام الشيخ حسن العطار المتوفي سنة ١٢٥٠ هـ (ظ)، وشيخ الإسلام الشيخ حسن بن درويش القويسني المتوفي سنة ١٢٥٥ هـ، وشيخ الإسلام الشيخ إبراهيم الباجوري المتوفي سنة ١٢٧٦ هـ، والسيد حسن حسني الموصلي الكردي الشهير بقاضي زاده من علماء أواخر القرن الثالث عشر، والشيخ محمد بن أحمد عليش الكبير المتوفي سنة ١٢٩٩ هـ، والأستاذ مصطفى بك رضوان المتوفي في أوائل القرن الرابع عشر، والأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده المتوفي سنة ١٣٢٣ هـ، والأستاذ سلطان بك محمد المتوفي سنة ١٣٤١ هـ والشيخ محمد العزبي رزق المتوفي سنة ١٣٥٥ هـ، والأستاذ أحمد عبده خير الدين المتوفي سنة ١٣٥٧ هـ.

والشيخ محمد شاكر، والشيخ محمد علي سلامة الزرقاني (ظ)، والشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبي، وهم من علماء القرن الرابع عشر بالأزهر. وكذا الأساتذة محمد حسنين عبد الرازق، وأبو العلا عفيفي، وعبد المجيد خضر، وعباس حسن، ومحمود حسنين، فهم من رجال القرن الرابع عشر بوزارة المعارف المصرية.

نشأة آداب البحث والمناظرة وأشهر المؤلفين فيه

لما كان أسمى الخليقة هو الإنسان بما أوتيَ من العقل والفكر، وكان لسانه ترجمان فؤاده، كانت مجاهدة لسانه جديرة بأن ينبه من شأنها وأن يسهب فيها المقال، فإن من ورائها مصالح كثيرة تمتد إليها يد الحاجة في المعاش والمعاد. ولقد جبل الإنسان منذ النشأة الأولى على قوة البحث والمناظرة والبيان عند الباعث، وهذه الصفة أهم لوازم الحياة والعمران. ولقد نبغ أهل الروم الذين كانوا قاطنين بأرضهم «الأصلية» آسيا الصغرى في العلم والمعرفة، وكتبت أيديهم ما سُمّيَ فيما بعد بالمنطق، وكتبوا في أثنائه شيئا من البحث والمناظرة. وبعد ذلك ظهر أرسطو فهذب فلسفة مَن قبله ورتب الحكمة والمنطق كما ذكرنا، لكنه لم يُفِض الكلام في البحث والمناظرة، وإنما رسم على قدر حاجة المنطق، فكان ما كتبه من البحث والمناظرة تابعًا غير مستقل. وذكر القسطنطينيّ أن جميع العلوم العقلية مأخوذة عن فلاسفة اليونان، فأفاد أن علم البحث والمناظرة أيضًا أُخذ عنهم، ولكن مَنْ أمعن النظر في كتبهم عرف أن بعضها مأخوذ بالأصالة والاستقلال، وبعضها مأخوذ بالتبع كعلم البحث والمناظرة، فإن طائفة منه أخذت تابعة للمنطق لارتباطها به ولأنهم لم يدونوه على حدة. وإن كانوا قد بنوا كثيراً من مباحثهم عليه بقدر ما يلائم أحوالهم. وقد أشار الغزالي إلى

أن الذي يسمَّى بالمنطق يُسمَّى بالنظر والجدل وبمدارك العقول، وما سُمِّي ذلك إلا بالنظر لما اشتمل عليه. أما ابن خلدون فإنه سَمَّى آداب البحث والمناظرة بالجدل لأن هذه التسمية كانت مشهورة في زمنه.

وبالنظر إلى أطوار الإسلام العلمية، نجد أن واصل بن عطاء هو أول من أظهر التأليف في علم الكلام ومزجه بالخلاف والجدل والمناظرة، ولم يفرق هذا من هذا. وكان الإمام الشافعيّ رَضِيَ الله عنه كثير المناظرة مع أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة رَضِيَ الله عنهم.

ولما اتسع نطاق العلم في أهل الإسلام ألف كثير من المشتغلين به كتبًا كثيرة فيه، ويُقال أن أبا علي الحسن بن القاسم الطبري الفقيه الشافعي المتوفي سنة ٣٠٥ تصدى لذلك. وأن أبا زيد الدبوسي من كبار علماء الحنفية المتوفي سنة ٥٣٠ هـ أظهر علم الخلاف وجلاه للناس على حدة حتى جزم السيوطي بأنه أول من وضعه. وشمس الدين محمد بن أشرف الحسيني الحكيم السمرقندي الحنفي المتوفي سنة ٦٠٠ هـ، ألف الصحائف والقسطاس على ثلاثة فصول، ثم ظهر ركن الدين أبو حامد محمد العميدي الفقيه الحنفي المتوفي سنة ٦١٥ هـ فكان أول من أفرد علم البحث والمناظرة بالتأليف، فوضع فيه كتابًا لطيفًا سماه الإرشاد، ثم درج من بعده المؤلفون وأشهرهم: أبو منصور محمد بن محمد البروي الشافعي المتوفي سنة ٥٦٧ هـ، وشمس الدين أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني المتوفي سنة ٧٤٩ هـ، وعماد الدين يحي بن أحمد الكاشي من علماء القرن العاشر، وأبو الخير أحمد بن مصطفى المعروف بطاشكيري زاده المتوفي سنة ٩٦٨هـ، ومحمد المرعشي المعروف بسجاقلي زاده المتوفي سنة ١١١٧ هـ، وحامد بن أبي ذر الغفاري المتوفي سنة ١١٥٢ هـ، ومحمد بن داود

القارصي المتوفي سنة ١١٥٢ هـ، وعبد الوهاب بن حسين وليّ الدين الآمدي المتوفي سنة ١١٩٠ هـ، وشيخ الإسلام سليم البشري المتوفي سنة ١٣٣٥ هـ والشيخ عبد الخالق حجاج الشبراوي المتوفي سنة ١٣٤٥ هـ، والشيخ عبد الغني محمود مصطفى المتوفي سنة ١٣٤٦ هـ، والشيخ حسين والي المتوفي سنة ١٣٥٥ هـ، والأستاذ مصطفى صبري من رجال القضاء الأهلي في القرن الرابع عشر، وغيرهم ممن يطول ذكرهم ممن اطلعنا على مؤلفاتهم القيمة.

وفي القرون الوسطى قصد أهل أوربا مدارس الأندلسيين الإسلامية، وكانت على غاية الإتقان والنضوج الثقافي، وقرءوا العلم فيها ثم تزودوه منها إلى بلادهم، وثارت الحمية في نفوس الباقين من أهل إيطاليا وفرنسا وانجلترا، فطلبوا العلوم العربية بشوق لا مزيد عليه، وأخذوا يرتشفون ما ألفه علماء الإسلام في الرياضيات والفلسفة حتى قيل «لم يقم من الأفرنج عالم بالرياضيات إلا كان علمه مأخوذا عن المسلمين مدة قرون عديدة». فمن جملة مَنْ نقل عن المسلمين العلوم والمعارف من أهل إيطاليا (روكريمونا) الذي قرأ علم الهيئة، والطب، والفلسفة، بطليطلة، وترجم عنهم المجسطي وكتب الرازي والشيخ الرئيس، إلى اللاتينية، وكذلك (روجر باكون) الشهير، فإن ما حصله من المعارف في الفلسفة والرياضيات إنما استخلصه من كتبهم.

وجملة القول أن الإفرنج نقلوا عن علماء الإسلام مما نقله هؤلاء عن غيرهم بعد تحقيقه وتنقيحه، أو استنبطوه بأنفسهم من الفلسفة والمنطق والهيئة والرياضيات وغيرها من العلوم العقلية النافعة.

قسم المنطق

مقدِّمة[1] في مبادئ علم المنطق

اعلم أنه ينبغي لكل شارع في فن من الفنون، أن يذكر قبل الشروع فيه، مباديه العشرة، حتى يكون على بصيرة بهذا الفن. وقد نظمها ابن ذكري في تحصيل المقاصد فقال :

فأولُ الأبوابِ في المبادى * وتلك عشْرةٌ على المرادِ
الحدّ والموضوعُ ثم الواضعْ * والاسم واستمداد حكم الشارعْ
تصوّر المسائل الفضيلة * ونسبة فائدة جليلة

وترغيبا للطالب وتبصرة للناظر ووفاء لحق الفن المشرع وفيه، بدأت بالكلام على ذكر مباديه. فحد هذا العلم من جهة غايته أنه : آلة

---

(١) المقدمة في الأصل صفة بلا نزاع مشتقة من قدم اللازم على المختار لما قاله الحفيد من أن الظاهر أن الصفة المأخوذة من المتعدي، أن تضاف إلى المفعول كمقدمة المشتغل بها، لا أن تكون إضافتها إلى ما له نوع تعلق كالكتاب مثلا. وعلى هذا فهي مكسورة الدال لا غير.
ثم نقلت إلى الإسمية، فإما أن تجعل اسما للطائفة المتقدمة من الجيش، ثم تنقل عنها على وجه الحقيقة أو المجاز إلى اسم أول كل شيء، والتعيين يكون بإضافتها إليه كمقدمة الكتاب والعلم، وإما أن تنقل من الوصفية إلى اسم أول كل شيء ويتعين المراد بالإضافة. فعلى الأول يكون النقل إلى مقدمة الكتاب أو مقدمة العلم بواسطة، وعلى الثاني بلا واسطة، وبهذا تعلم أن التاء فيها للنقل من الوصفية للإسمية، بمعنى أن لفظ المقدمة صار اسما بغلبة الاستعمال بعد أن كان وصفا، فإسميته فرع وصفيته وجعلت التاء دليلا على هذه الفرعية.
وهي هنا مقدمة علم لأن الشروع في المقصود متوقف عليها بخلاف مقدّمة الكتاب فإن الشروع لا يتوقف عليها وإنما له نوع تعلق وارتباط بها.

قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر «والآلة» هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره إليه «والقانونية» نسبة إلى القانون وهو أمر كُلِّي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه «وتعصم» أي تحفظ وأسند إلى المراعاة إشارة إلى أن فن المنطق لا يعصم وإنما الذي يعصم، المراعاة «والذهن» قوة للنفس بها الإدراك «والخطأ» ضد الصواب و«الفكر» ترتيب أمرين معلومين للتوصل بهما إلى مجهول تصوري أو تصديقي كترتيب الحيوان والناطق إلى الإنسان، وكترتيب : العالم متغير وكل متغير حادث، الموصلين إلى العالم حادث و(موضوعه) المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي، فعلم المنطق يبحث عنها لكسب المجهولات ولا بحث له عن الألفاظ من حيث إنها موضوع الفن بل من حيث توقف إفادة المعاني واستفادتها عليها بخلاف النحوي واللغوي والصرفي (وثمرته) أي فائدته عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر (وفضله) عظيم من حيث ثمرته ولعموم النفع به في كل العلوم. ولذا قال الإمام الغزالي: من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه، وسماه من أجل ذلك معيار العلم (ونسبته) للعلوم المباينة من حيث موضوع كل منها وإن كان هو أساسها ومبناها (وواضعه) أرسطو أحد فلاسفة اليونان (واسمه) المنطق، والميزان، ومعيار العلوم (واستمداده) من العقل فهو من الأمور العقلية المحضة وقواعده مركوزة عند كل عاقل ذكيِّ الفطرة، وإن لم يعبر عنها باصطلاحات علم المنطق (وحكم الشارع فيه) الوجوب الكفائي، لتوقف رد شبه الملحدين ودفع زيغ الزائغين عليه (ومسائله) هي قضاياه الباحثة عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوّري أو

تصديقي (وبيان الحاجة إليه) أن الفكر قد يكون خطأ، وقد يكون صوابا، وبداهة العقل لا تفي بتمييز خطئه من صوابه، لأن الوهم قد يغلب على العقل فلذا تتناقض أفكار العقلاء فواحد يوصله فكره إلى التصديق بحدوث العالم، وآخر إلى التصديق بقدمه بل أفكار الشخص الواحد قد تتناقض في أوقات مختلفة فتارة يوصله فكره إلى اعتقاد حكم وأخرى إلى اعتقاد حكم آخر مناقض له، فلو كان الفكر صوابا دائما أو خطأ دائما للزم اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما، فلا جرم كانت الحاجة ماسَّة إلى قانون يعصم الذهن عن الخطأ، وهو المنطق. فالمنطق يميز صواب الرأي من خطئه، وينبه في الإنسان قوة الملاحظة الفكرية وينميها بالتمرينات ومزاولة طرق الاستدلال ومعرفة طرق المغالطات.

مبحث التصورات

أنواع العلم الحادث

المراد بالعلم هنا: مطلق الإدراك لمفرد أو لنسبة مذعنة أو غير مذعنة، وهو قسمان تصور وتصديق، أما التصور فهو إدراك ما عدا النسبة المذعنة كإدراك المحكوم عليه، أو به فقط أو هما معا بلا نسبة أو بهما بدون حكم، وكالنسب الإضافية والإنشائية. وأما التصديق فهو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة على جهة الإذعان والقبول كإدراك أن زيدا كاتب أو ليس بكاتب فالتصديق مركب من إدراك المحكوم به والمحكوم عليه والنسبة وأنها واقعة أو ليست بواقعة، وهذا على رأي غير الحكماء. وأما مذهب الحكماء فالتصديق عندهم بسيط لا مركب؛ فهو إدراك وقوع أو لا وقوع النسبة على جهة الإذعان لكن

يشترط في وجوده ثلاثة تصورات: تصور المحكوم به، وعليه، والنسبة. وينقسم العلم أيضا سواء أكان تصورا، أم تصديقا إلى قسمين: ضروري ونظري. فالضروري هو: ما لا يحتاج إلى نظر واستدلال؛ كالتصديق بأن الواحد نصف الاثنين، وأن الكل أعظم من الجزء، وكتصور الملوحة، والجوع، والحرارة والعطش. والنظري: هو ما يحتاج إلى نظر واستدلال، كتصور معنى الكهرباء والمغناطيسية، وكالتصديق بأن مجموع زوايا المثلث يساوي قائمتين، وأن الحرارة تمدد الأجسام، فهذه الحقائق لا يمكننا إدراكها إلا بعد إعمال الفكر وتدقيق النظر.

أنواع الدلالات

الدلالة: فهم أمر من أمر، ويسمَّى الأمر الأول المدلول، والثاني الدال، وتختلف أنواعها باختلاف الدال، فإن كان الدال فيها غير لفظ، سميت غير لفظية وهي ثلاثة أنواع طبيعية: وهيَ ما كان الدال فيها العقل، كدلالة تغيير نظام الحجرة على أن شخصا دخلها وأحدث فيها ذلك التغيير، ووضعية: وهيَ ما كان الدال فيها شيئا اصطلاحيا وضع ليدل على المعنى المفهوم منه، كدلالة الشريط الأسود على ذراع الأوروبيّ على أنه حزين. وإن كان الدال لفظا أو صوتا سميت الدلالة لفظية، وهي ثلاثة أقسام أيضا: طبيعية وهي ما كان الدال فيها أمراً طبيعيا، كدلالة الأنين على التألم، وعقلية: وهي ما كان الدال فيها العقل كدلالة الكلام في الحجرة على وجود إنسان بها، ووضعية: وهي ما كانت مبنية على الوضع والاصطلاح كدلالة الألفاظ على معانيها الموضوعة لها في اللغة والمعتبر عند المناطقة هو النوع الأخير، وهي الدلالة اللفظية الوضعية وهي: دلالة اللفظ على معناه الموضوع

له كليا كان أو جزئيا كدلالة أحمد على الشخص المعين، وكدلالة إنسان على الحيوان الناطق.

أقسام الدلالة اللفظية الوضعية

تنقسم الدلالة اللفظية الوضعية إلى ثلاثة أقسام «مطابقية» وهي: دلالة اللفظ على تمام معناه كدلالة فرس على الحيوان الصاهل، ومثلث على السطح المستوي المحوط بثلاثة خطوط مستقيمة. و«تضمنية» وهي: دلالة اللفظ على جزء المعنى في ضمن كله كدلالة مدرسة على فصل فيها، وكدلالة بيت على ما فيه من جدر فقط. و«التزامية» وهي: دلالة اللفظ على شيء خارج عن معناه لازم له كدلالة سقف على جدار يحمله؛ وللمناطقة في تقسيم اللازم طريقان: الأول أنه ينقسم إلى لازم ذهني فقط كلزوم البصر للعمى، وإلى لازم خارجي فقط كلزوم السواد للغراب، وإلى لازم في الخارج والذهن معا كلزوم الزوجية للأربعة. والطريق الثاني أن ينقسم إلى بين وغير بين، فغير البين ما يتوقف فيه اللزوم بين شيئين على دليل خارجي كاللزوم بين العالم وموجده بأن يقال العالم صنعة متقنة وكل ما هو كذلك لا بد له من موجد، ينتج العالم لا بد له من موجد. والبين ما يلزم فيه من تصور المتلازمين معا أو الملزوم فقط تصور اللزوم بينهما، بأن لا يحتاج إلى دليل خارجي، والأول هو اللازم البين بالمعنى الأعم، والثاني هو اللازم البين بالمعنى الأخص. والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني البين بالمعنى الأخص، سواء كان لازما ذهنيا فقط كلزوم البصر للعمى، فإن العمى على القول بأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً يدل على البصر التزاما مع أن بينهما معاندة في الخارج. أو كان لازما في الذهن والخارج معا،

كلزوم الزوجية المذكورة للأربعة والشجاعة للأسد.

ثم إن دلالة التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة فلا يوجدان بدونها لأنهما تابعان إلها والتابع من حيث إنه تابع لا يتحقق بدون متبوعه. ودلالة المطابقة لا تستلزمهما، لتحققها فيما إذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط كالنقطة مثلا، وفيما إذا لم يكن لمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصوره تصور المعنى. وأما دلالة التضمن، ودلالة الالتزام فإن كلا منهما لا يستلزم الآخر، أما الأول فلجواز أن يكون من المعاني المركبة ما ليس له لازم ذهني، فقد وجد التضمن بدون الالتزام. وأما الثاني فلجواز أن يكون للمعنى البسيط لازم ذهني، فقد تحقق الالتزام بدون التضمن.

مبحث الألفاظ

اعلم أنه لا حاجة للمنطق بالألفاظ لأنه لا بحث له عنها، لأن موضوع علم المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي، ولكن لما كان الفهم والتفهيم متوقِّفَيْن على العبارة، والعبارة لا تكون إلا بألفاظ، ذكروها في هذا الفن على أنها من مقدماته لا من مباحثه وقسموا اللفظ إلى أقسامه، فاللفظ ينقسم إلى مفرد ومركب. فالمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه قصدا بأن لم يكن له جزء أصلا كهمزة الاستفهام، أو له جزء يدل على غير جزء المعنى المقصود كعبد الله، أو له جزء يدل على جزء المعنى المقصود لكن دلالته عليه غير مقصودة كحيوان ناطق علما.

والمفرد إن استقل بالإخبار به وحده، فمع الدلالة بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة، يسمى كلمة وعند النحاة يسمى فعلا، وبدون تلك الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة فهو اسم. وإن لم يستقل بالإخبار به وحده فأداة وعند النحاة يسمى حرفا.

والمركب: ما يدل جزؤه على جزء معناه سواء كان إسناديا أو إضافيا أو توصيفيا، مثل تقدم فن الطيران، فكل من تقدم وفن الطيران دال على جزء المعنى الذي تفيده الجملة المؤلفة منها، وهو قسمان «ناقص» وهو: ما لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها نحو الجسم النامي «العالم المادي». و«تام» وهو: ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها نحو: أورقت الشجرة.

(الكلي والجزئي): ينقسم الاسم باعتبار مفهومه إلى كلي وجزئي، فالكلي: هو الدال على معنى يجوز العقل فرض صدقه على أفراد كثيرة كنهر، وإنسان وطائرة، وكوكب، ودولة، فكل هذه الألفاظ دال على معنى يندرج تحته أفراد كثيرة. والجزئي: ما يدل على معنى لا يجوز العقل فرض صدقه على أفراد كثيرة مثل محمد، وعلي، والنيل والزقازيق، ولا يطعن في هذا اشتراك عدة أفراد في بعض الأعلام، لأن ذلك لم يأتِ من جهة الوضع بل بالاتفاق، فإن واضع إبراهيم مثلا لم يقصد منه الدلالة إلا على شخص معنيٍّ، ودلالته على شخص آخر مسمى بهذا الاسم أتت من وضع آخر غير الأول. ثم اعلم أن الكي ينقسم باعتبار نسبته إلى الوجود الخارجي إلى ثلاثة أقسام: «معدوم» في الخارج وهو قسمان ممتنع الوجود كشريك الباري، والجمع بين الضدين (الثاني) ممكن الوجود كبحر من زئبق وجبل من ياقوت

ثانيها «موجود» غير متعدد الأفراد بل يكون منحصرا في فرد واحد وهو قسمان أحدهما وهو ما يستحيل وجود غيره كواجب الوجود، وثانيهما ما يمكن وجود غيره كالشمس لأن الموجود فرد واحد يمكن وجود غيره. وثالثها «موجود متعدد الأفراد» وهو قسمان أحدهما ما كانت أفراده متناهية كالكواكب. وثانيهما ما كانت أفراده غير متناهية كنعمة الله تعالى والنفس[1] الناطقة، فتكون الأقسام ثلاثة إجمالا وستة تفصيلا. وينقسم الكلي باعتبار نسبته إلى الماهية إلى ثلاثة أقسام، الأول ما كان تمام الماهية كالإنسان والفرس. الثاني ما كان داخلا ويسمي ذاتيا كالحيوان والناطق. الثالث ما كان خارجا ويسمى عرضيا كالضاحك والماشي.

الكليات الخمس

اعلم أن الكليات الخمس هي: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام، ووجه حصرها في هذه الخمسة أن الكلي إما أن يكون تمام الماهية، أو داخلا فيها، أو خارجا عنها، كما مر، فتمام الماهية هو النوع كالإنسان فإنه تمام لماهية أفراده كمحمد وصالح والداخل فيها إما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة أولا. الأول الفصل كالناطق فإنه مختص بأفراد الإنسان. والثاني الجنس كالحيوان، فإنه يعم أفراد هذه الحقيقة وغيرها كالفرس والجمل والذئب. والخارج عنها إما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة.

أوَّلاً: الأول الخاصة كالضاحك فإنه يختص بالإنسان.

---

(١) النفس الناطقة من أقسام المتناهي عندنا معشر أهل السنة، وأما نعمة الله تعالى فإن أريد منها ما وجد بالفعل فكذلك وإلا فلا.

والثاني العرض العام كالماشي فإنه يعمها وغيرها. ووجه تقديم الجنس على النوع كونه بسيطا والنوع مركب غالبا، وعلى الفصل لتقدمه عليه في التعريفات. ووجه تقديم الخاصة على العرض العام، أن العرض العام لا يعتبر في التعريفات أصلا فحقه التأخير.

ويعرف الجنس: بأنه كلي صادق على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو، مثل حيوان فإنه صادق على الإنسان وغيره من أنواع الحيوان كالجمل والفرس وغيرهما، ومثل معدن فإنه يصدق على الذهب والفضة وغيرهما، وهي مختلفة في الحقيقة. ويعرف النوع: بأنه كلي صادق على أفراد متفقة في الحقيقة في جواب ما هو. مثل إنسان فإنه صادق على أحمد وتوفيق وحسين وهي متفقة في الحقيقة، وكذلك مربع نوع لأنه صادق على كل شيء محوط بأربعة خطوط مستقيمة متساوية، ومتعامدة. ويعرف الفصل: بأنه صفة أو ما في حكمها تتميز بها أفرادُ حقيقةٍ واحدة وتحمل عليها في جواب أي شيء هو في ذاته مثل ناطق بالنسبة للإنسان، ومثل محوط بأربعة خطوط مستقيمة متساوية متعامدة في تعريف المربع فهي مجموع صفات تميز أفراد المربع من أفراد المثلث.

وتعرف الخاصة: بأنها صفة وما في حكمها لازمة لأفراد حقيقة واحدة وتحمل عليها في جواب أي شيء هو في عرضه، وقادر على تعلم اللغة بالنسبة للإنسان ومثل: أقطاره متساوية ومتعامدة وينصّف بعضها بعضا، فإنها خاصة ويعرف العرض العام : بأنه صفة أو صفات كلية خارجة عن الماهية وتحمل على أفراد حقائق مختلفة، مثل أسود بالنسبة للإنسان، فالاتصاف به ليس مقصورا على الإنسان

ومثل مجموع زوايا أربع قوائم بالنسبة للمربع فإنه يشترك فيها أفراد المربع وغيره، والعرض العام لا يدخل في التعاريف وكذلا لا يعتبره المنطقي.

النسب بين الألفاظ والمعاني

اعلم أن النسب بين الألفاظ والمعاني ثمانية «التواطؤ» وهو أن يؤدِّي اللفظ معنى كليا تستوي فيه أفراده بدون تفاوت كإنسان، فإنه صادق على أفراده بالسوية من غير تفاوت بينها. و«التشكك» أن يؤدي اللفظ معنى كليا تتفاوت فيه أفراده، والتفاوت بينها إما بالأولوية مثل الوجود فإنه أولى في الواجب، والجوهر منه في الممكن، والعرض، أو بالتقدم والتأخر مثل الوجود أيضا فإنه أقدم في الواجب والجوهر منه في الممكن والعرض، أو بالشدة والضعف مثل نور الشمس ونور المصباح ونور الشمعة، وكذلك البياض فإن أفراده متفاوتة فيه شدة وضعفا. و«الاشتراك» أن يكون اللفظ الواحد موضوعا لمعانٍ متعددة يطلق عليها إطلاقا متساويا ويكون تعيين المعنى المراد بالقرينة مثل عين للباصره والذهب وينبوع الماء. و«الترادف» أن يتعدد اللفظ ويتحد المفهوم مثل الأسد الغضنفر. القلم اليراع. الجحيم السعير. و«التساوي» أن يتعدد اللفظ والمفهوم دون الماصدق أي الإفراد مثل: حيوان حساس والناطق القابل للتعليم الراقي. و«التباين» أن يتعدد اللفظ والمعنى فلا يصدق أحدهما على شيء مما يصدق عليه الآخر فهما متخالفان في المفهوم والماصدق. كالدائرة والمربع، جيوان وحجر، فرس وعنب. و«العموم والخصوص المطلق» أن يكون أحد الكليين أعم في معناه من الآخر فيصدق على أفراد الآخر وعلى غيرها من أفراد أخرى

مثل السطح المستوي والمستطيل فالسطح المستوي أعم في معناه من المستطيل وهو صادق على كل أفراد المستطيل وعلى غيرها من أفراد المربع والمثلث مثلا، ومن معدن ونحاس. و«العموم والخصوص الوجهي» أن يكون بعض ما يصدق عليه أحد الكليين من الأفراد عين ما يصدق عليه الآخر، ويصدق كل منهما زيادة على ذلك على أفراد لا يصدق عليها الآخر فكل واحد منهما أعم من الآخر من جهة وأخص من جهة، وذلك مثل إنسان وأبيض، ولذلك ثلاث صور: الأولى يجتمعان فيها على الصدق كما في الإنسان الأبيض. الثانية: ما يصدق فيها الإنسان دون الأبيض، كما في الزنجي. الثالثة: ما يصدق فيها أبيض دون إنسان كما في الورق الأبيض.

تنبيه

اعلم أن السائل عن شيء إما أن يسأل بما، أو بأي، فإن سأل بما، فإما أن يسأل عن واحد، أو عن متعدد، فالسائل عن واحد طالب لتمام حقيقته الخاصة به، فإذا قيل ما زيد؟ يكون جوابه إنسان، وإذا قيل ما هو الإنسان؟ يكون جوابه حيوان ناطق، والسائل بما عن متعدد طالب لتمام الجزء المشترك فإذا قيل ما زيد وعمرو؟ فالجواب إنسان لأنه تمام المشترك بينهما، وإذا قيل ما الإنسان والفرس فالجواب حيوان، وإذا سأل بأنه كان طالبا للمميز في الجملة أي سواء كان مميزا عن جميع المشاركات أو عن بعضها، فإن قال أي شيء هو في ذاته؟ فالمطلوب مميز للذات داخل في حقيقتها، وإن قال في عرضه فالمطلوب مميز للذات خارج عن حقيقتها، وإن أطلق فأيّ مميز مثال المميز عن جميع المشاركات الناطق جوابا عن الإنسان أي شيء هو في ذاته، والضاحك

جوابا عنه بإبدال ذاته بعرضه، ومثال المميز عن بعض المشاركات الحساس والنامي في المميز الذاتي والمتنفس في المميز العرضي.

بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

الكل هو الحكم على المجموع باعتبار الاجتماع، لا بالنظر إلى كل فرد نحو كل رجل من بني تميم يحمل الصخرة العظيمة أي مجموعهم لا جميعهم وإن لم يكن منهم من لا يقدر على حملها، وكقوله ﷺ حين سها في صلاته وسأله ذو اليدين بقوله: أقصرت الصلات أم نسيت يا رسول الله؟ فقال ﷺ «كل ذلك لم يكن» يعنى بعض ذلك قد كان. والحق أن قوله ﷺ «كل ذلك لم يكن» من باب الكلية بدليل قول ذي اليدين: بعض ذلك قد كان، إذ الجزئية تناقض الكلية، وقال ﷺ في رواية أخرى «لم تقصر، ولم أسه» فكل ذلك يدل على أن الحديث من باب الكلية لا من باب الكل. «والكلية» الحكم على كل فرد نحو قوله تعالى «كل نفس ذائقة الموت» ونحو «لا إله إلا الله» «والجزء» هو: ما تركب منه ومن غيره كلٌّ كالحيوان فإنه جزء للإنسان، وكالسقف بالنسبة للبيت. «والجزئية» هي: الحكم على البعض نحو بعض الإنسان كاتب وبعض الحيوان ليس بإنسان.

المعرفــــات

إن الحاجة لا تفي بالغرض من التعاريف إلا إذا كانت الألفاظ التي تتألف منها معلومة تمام العلم، وذلك لتميزها في الذهب تمييزا تاما عن غيرها. ولما كانت الناس تخطئ في تحديد المعاني، كان من الضروري أن نلجأ إلى التعريف المنطقي ونلتزم شروطه، فالمعرف للشيء هو ما يقال

عليه لإفادة تصوره بالكُنْه أو بوجه يميزه عما عداه، وأقسامه أربعة لأنه إما حد أو رسم، وكل منهما إما تام أو ناقص. ووجه حصره في هذه الأربعة أنه إما أن يكون بجميع الذاتيات فهو الحد التام، أو ببعضها فهو الحد الناقص، أو بالجنس القريب والخاصة اللازمة فالرسم التام، أو بغير ذلك من الجنس البعيد والخاصة أو الخاصة وحدها فالرسم الناقص. فالحد التام: هو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة للإنسان، أما كونه حدا فلأن الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه، وأما كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه، والحد الناقص: هو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب، كالجسم الناطق أو من فصله القريب كالناطق فقط بالنسبة للإنسان. والرسم التام: هو الذي يتركب من جنس الشيء القريب وخواصّه اللازمة له، كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان. والرسم الناقص، هو الذي يتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة، كقولنا في تعريف الإنسان إنه ماشٍ على قدميه عريض الأظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع. أما كونه رسما فلأن الرسم هو الأثر ولا شك أن التعريف بالخواصّ يكشف آثار المعرف، وأما كونه تاما فلمشابهته الحد التام من حيث إنه وضع فيه الجنس القريب، وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام. وهناك نوع آخر من التعريفات يقال له التعريف اللفظي، وهو تبديل لفظ المعرف بلفظ أشهر منه عند السامع كتعريف البُرّ بأنه قمح. ويشترط في التعريف أن يكون مطردا أي كلما وجد المعرِّف بكسر الراء وجد المعرَّف بفتحها، منعكسا أي كلما وجد المعرَّف بفتح الراء وجد المعرِّف بكسرها، ويشترط أن يكون جامعا مانعا فلا يكون أعم، كتعريف

الإنسان بالحيوان فقط لأن المقصود من التعريف إما تصور المعرّف بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه، والأعم لا يفيد شيئا منها، ولا أخص، كتعريف الإنسان بالكاتب بالفعل لأنه أقل وجودا في العقل فيكون أخفى. وأن يكون ظاهرا جليّا فلا يكون التعريف بالأخفى، كتعريف النار بجسم كالنفْس بسكون الفاء لأنه إذا لم يجز التعريف بالمساوي فعدم الجواز بالأخفى من باب أولى ولا بالمساوي، كقولنا المتحرك ما ليس بساكن. وأن لا يكون بالمجاز إلا إذا وجدت قرينة معينة فإنه يجوز كتعريف البليد بأنه حيوان ناهق يدخل الحمّام ويصلي. وأن لا يكون بلفظ مشترك لفظي، كتعريف الشمس بأنها عين إلا إذا وجدت قرينة فإنه يجوز. وأن يكون خاليا من الدور.

مبحث التصديقات
القضايا وأحكامها

القضية: قول يحتمل الصدق والكذب لذاته. فالقول وهو المركب جنس يشمل القضية وغيرها كالمركبات التقييدية والإنشائية، فخرج عنه المفرد. وقوله يحتمل الصدق والكذب، مخرج للمركبات التقييدية وللإنشاء. وقوله يحتمل لذاته مخرج لما يلزم الإنشاء من القضية الخبرية كأنما طالب للماء اللازم لقوله اسقني ماء، ومدخل للقضايا المقطوع بصدقها لصدورها عمن لا يحتمل إخبارهم الكذب، والقضايا المقطوع بكذبها لصدورها عمن لا تحتمل إخبارهم الصدق، لأن عدم احتمال الأول الكذب والثانية الصدق، لم يأت من ذات القضية بل من جهة القائل. وتنقسم القضية باعتبار الطرفين إلى حملية، وهي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفي شيء عن شيء

سواء كانا مفردين بالفعل، نحو زيد كاتب أو بالقوة نحو الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه فإنه في قوة الإنسان ماشٍ موجبة كما مثل، وسالبة نحو زيد ليس بكاتب، وإلى شرطية وهي التي حكم فيها بثبوت نسبة أو بنفيها على تقدير نسبة أخرى إن كانت متصلة، وبتنافي نسبتيهما أو لا تنافيهما، إن كانت منفصلة، والمتصلة موجبة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وسالبة كقولنا ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود والمنفصلة موجبة كقولنا العدد إما زوج أو فرد، وسالبة كقولنا ليس إما أن يكون هذا إنسانا وإما أن يكون ناطقا.

وتنقسم القضية الحملية باعتبار جعل أداة السلب جزءاً من الموضوع أو المحمول وعدمه إلى محصلة. وهي: التي لم تجعل أداة السلب جزءا من أحد جزأيها نحو كل إنسان كاتب، وإلى معدولة: وهي ما جعلت أداة السلب جزءا من أحد جزأيها أو من كليهما. وأقسامها ستة لأن الموجبة إما معدولة الطرفين نحو كل إنسان لا كاتب وإما محصلة الموضوع معدولة المحمول نحو كل إنسان هو لا جماد وإما محصلة المحمول معدولة الموضوع نحو كل لا حيوان جماد، والسالبة أيضاً إما أن تكون معدولة الطرفين نحو كل ما كان غير كاتب ليس هو غير ساكن الأصابع، أو محصلة الموضوع معدولة المحمول نحو الإنسان ليس هو غير كاتب أو محصلة المحمول معدولة الموضوع نحو كل ما ليس بحيوان ليس هو بإنسان، فعلم من ذلك أن أجزاء القضية ثلاثة: الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية. فالجزء الأول من الحملية يسمى موضوعا، والثاني محمولا، والجزء الثالث النسبة، واللفظ الدال عليها

يسمى رابطة لدلالته على النسبة الرابطة بين الطرفين، وبعضهم زاد رابعا وهو الإيقاع والانتزاع. وتنقسم الموجبة باعتبار صدق [illegible] على أفراد الموضوع إلى خارجية وهي ما حكم فيها على أفراد الموضوع باعتبار وجوده الخارجي، كقولنا كل إنسان حيوان أي كل ما صدق عليه أنه إنسان في الخارج فهو حيوان، وإلى حقيقية وهي ما حكم فيها على أفراد الموضوع باعتبار تقدير وجوده في الخارج نحو كل عنقاء طائر، وإلى ذهنية وهي ما حكم فيها على أفراد الموضوع الممتنع وجودها في الخارج نحو شريك الباري ممتنع. وتنقسم الحملية من حيث المحكوم عليه إلى أربعة أقسام شخصية، وكلية، وجزئية، ومهملة فالشخصية: هي ما كان موضوعها مشخصا معينا كقولنا في الموجبة زيد كاتب وفي السالبة زيد ليس بكاتب، والكلية: هي المسورة بالسور الكلي وحكم فيها على جميع الأفراد كقولنا في الموجبة كل إنسان كاتب، وفي السالبة لا شيء من الإنسان بكاتب، والجزئية: هي المسورة بالسور الجزئي وحكم فيها على بعض الأفراد كقولنا في الموجبة بعض الإنسان كاتب، وفي السالبة بعض الإنسان ليس بكاتب. وتسمى كل واحدة من الكلية والجزئية محصورة ومسورة لذكر السور فيها وهو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع حاصرا إياها محيطا بها - وهو مأخوذ من سور البلد المحيط به - والمهملة هي : ما كان موضوعها كليا وأهملت من السور كقولنا في الموجبة الإنسان كاتب وفي السالبة الإنسان ليس بكاتب، والمهملة في قوة الجزئية، والشخصية في حكم الكلية، وزاد بعضهم قسما رابعا يُسمّى بالطبيعية وهي: ما كان المحكوم عليه فيها نفس الطبيعة نحو الحيوان جنس والإنسان نوع. والسور في الكلية الموجبة كل ما دل على عموم الثبوت لجميع الأفراد

نحو كل، وجميع، وعامة، وكافة، وما أشبه ذلك، كقولنا كل إنسان حيوان هكذا؛ وفي الجزئية الموجبة بعض وما أشبهه كواحد، واثنين، وثلاثة نحو بعض الحيوان إنسان وواحد من الحيوان إنسان، وهكذا، والسور في السالبة الكلية، كل ما دل على عموم النفي لجميع الأفراد نحو لا شيء، ولا واحد، ولا ديار، نحو لا شيء من الإنسان بحجر. وفي الجزئية السالبة، ليس بعض، وليس كل، كقولنا ليس بعض الحيوان بإنسان، وليس كل حيوان إنسانا وهكذا. هذا كله في الحملية. وأما الشرطية فإنها تنقسم إلى متصلة ومنفصلة ومن حيث الأحوال والأوضاع تنقسم إلى أربعة أقسام شخصية، وكلية، وجزئية، ومهملة، فالشخصية هي: ما حكم فيها باللزوم أو العناد في حال معين، أو زمن معين، كقولنا في المتصلة إن جئتني الآن أكرمتك، أو إن جئتني زائرا أكرمتك، وفي المنفصلة إما أن يكون الإنسان وهو في الدار نائما أو مستيقظا، أو إما أن يكون الإنسان اليوم غنيا أو فقيرا. والكلية هي: ما حكم فيها باللزوم أو العناد في جميع الأحوال والأوضاع كقولنا في المتصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. وفي المنفصلة دائما العدد إما أن يكون زوجا أو فردا، والجزئية هي: ما حكم باللزوم أو العناد في بعض غير معين من الأزمان أو الأحوال كقولنا في المتصلة قد يكون إذا كان الشيء حيوانًا كان إنسانًا. وفي المنفصلة قد يكون إما أن يكون الشيء حيوانًا أو أبيض. والمهملة هي: ما حكم فيها باللزوم أو العناد مع عدم النظر إلى الأزمان والأحوال لا كلا ولا بعضا كقولنا في المتصلة إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة. وفي المنفصلة العدد إما أن يكون زوجا أو فردا. وتسمى الكلية والجزئية من الشرطية المتصلة أو المنفصلة مسورة. وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما،

ومهما، ومتى، وحيثما، وحتام. وفي المنفصلة دائما. وسور الكلية السالبة فيها، ليس البتة. وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون. وسور السالبة الجزئية فيهما، قد لا يكون. وكذلك إذا دخل السلب على سور الإيجاب الكلي لكل منهما.

تتمة في أسوار السلب الجزئي

اعلم أن الأسوار في السلب الجزئي ثلاثة، ليس بعض، وليس كل، وبعض ليس، والفرق بينها أن ليس كل يدل على رفع الإيجاب الكلي مطابقة، وعلى السلب الجزئي التزاما، والباقيان بالعكس. وذلك لأننا إذا قلنا كل حيوان فرس، كان معناه ثبوت الفرسية لكل فرد من أفراد الحيوان، وإن قلنا ليس كل حيوان فرسا، فقد رفعنا ذلك الحكم أي ليست الفرسية ثابتة لكل فرد من أفرد الحيوان هذا مدلوله المطابقي، وهو صادق بأن لا تكون الفرسية ثابتة لشيء من أفراده وهو السلب الكلي، أو تكون ثابتة للبعض مسلوبة عن البعض. وأيًا ما كان يتحقق السلب الجزئي. ثم اعلم أن الفرق بين ليس بعض وبعض ليس من وجهين. أحدهما أن الأول قد يستعمل للسلب الكلي كما ذكرنا لأن بعضا نكرة، فإذا وقع بعد النفي صح أن يعم بخلاف بعض ليس لتقدم بعض على أداة النفي، فلا يمكن تعميمه. الثاني أن بعض ليس قد يستعمل للإيجاب الجزئي لصحة تقدير الرابطة مقدمة على حرف السلب، فإذا قلنا بعض الإنسان ليس بحجر، صح أن يكون قد سلبنا الحجرية عن بعض الإنسان وأن يكون قد وصفناه باللا حجرية، وهو إيجاب بخلاف ليس بعض؛ لتقدم السلب على الموضوع المتقدم على الرابطة، فلا يكون إلا سلبا أبدا. ثم اعلم أن المنفصلة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

مانعة جمع : وهي التي حكم فيها بالتنافي بين جزأيها صدقا ، نحو هذا الشيء إما شجر ، أو حجر ، وتتركب من الشيء والأخص من نقيضه وتجوز الخلو .

والثانية مانعة خلو : وهي التي حكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذباً نحو ، إما أن يكون الشيء غير أبيض ، وإما أن يكون غير أسود ، وتتركب من الشيء والأعم من نقيضه وتجوز الجمع .

والثالثة مانعة جمع وخلو : وهي التي حكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا وتتركب من الشيء ونقيضه ، نحو إما أن يكون العدد زوجا أو غير زوج ، أو من الشيء والمساوي لنقيضه كقولنا العدد إما زوج وإما فرد ، فطرفا هذه القضية لا يجتمعان ولا يرتفعان . وسميت الأولى مانعة جمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق ، والثانية مانعة خلو لاشتمالها على منع الخلو بين طرفيها بمعنى أنهما لا يكذبان معا ، والثالثة تسمى حقيقية لأن التنافي بين طرفيها أتم منه في الأخيرين ، وهي أخص منهما فكل حقيقية يصدق عليها أنها مانعة جميع وأنها مانعة خلو دون العكس ؛ فتجتمع الثلاثة في نحو العدد زوج أو فرد وتنفرد مانعة الجمع في نحو قولنا إما أن يكون الشيء أبيض أو أسود ، وتنفرد مانعة الخلو في نحو إما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود . وهذا كله في المنفصلات الموجبات . أما المنفصلات السوالب فتسميتها مانعة جمع ، أو مانعة خلو أو حقيقية فتجوز .

تقسيم المتصلة والمنفصلة

تنقسم المتصلة إلى لزومية : وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما توجب ذلك ، وهي المقيدة

بسبب يستلزم المقدم التالي كالعلِّية والتضايف. أما العلِّية فبأن يكون المقدم علَّة للتالي كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو معلولية كقولنا: إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة. وأما التضايف فبأن يكون كل منهما مضافًا إلى الآخر كقولنا: إن كان زيد أبا لعمرو كان عمرو ابنه. وإما اتفاقية: وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لا لعلاقة توجب ذلك بل لمجرد الصحبة والازدواج نحو إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق، وقد تكون المنفصلات ذوات أجزاء كقولنا العدد إما زائد أو ناقص أو مساوٍ.

الموجهـــــات

اعلم أنه لا بد لنسبة القضية من كيفية في نفس الأمر وتسمى مادة، واللفظ الدال عليها جهة. فإن ذكر ذلك اللفظ في القضية سُمِّيت موجهة، نحو كل إنسان حيوان بالضرورة، وتلك الجهة: هي الكيفية التي تتكيف بها القضية في نفس الأمر من كون نسبتها واجبة الوقوع عقلا لا تقبل الانتفاء، أو غير ذلك. وتنقسم الجهة إلى أربعة أقسام. الضرورية، والدوام، والإطلاق، والإمكان. والموجهات كثيرة، المشهور منها خمس عشرة. الضروريات السبع. الأولى الضرورية المطلقة: وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة ما دامت ذات الموضوع موجودة مثالها موجبة كل إنسان حيوان بالضرورة، وسالبة لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة. وإنما سميت ضرورية لأن نسبتها الضرورة المطلقة لإطلاقها عن التقييد بوقت أو وصف. والثانية المشروطة العامة: وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا. وسميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف وهو ما دام كاتبا، وعامة لأنها

أعم من المشروطة الخاصة لأن هذه مقيدة باللادوام. والثالثة المشروطة الخاصة؛ مثالها إيجابا أو سلبا ما في المشروطة العامة مع قيد اللادوام الذاتي. وسميت مشروطة لما مر في المشروطة العامة، وخاصة لأنها أخص من العامة. والرابعة الوقتية المطلقة: وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين مثالها موجبة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بثينه وبين الشمس. وسميت وقتية لتقييد ضرورة نسبتها بالوقت، ومطلقة لإطلاقها عن قيد اللادوام؛ فإن قيدت باللادوام الذاتي سميت وقتية فقط، وهي من المركبات. والخامسة الوقتية: وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين لا دائما، مثالها موجبة كل إنسان متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائما، وسالبة لا شيء من الإنسان بساكن الأصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائما، والسادسة المنتشرة المطلقة: وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين مثالها موجبة كل إنسان متنفس بالضرورة وقتا ما، وسالبة لا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما. وسميت منتشرة لعدم تقييد الحكم فيها بزمن، ومطلقة لإطلاقها عن قيد اللادوام؛ فإن قيدت باللادوام الذاتي سميت منتشرة فقط: وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين لا دائما وهي السابعة، مثالها موجبة كل إنسان متنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما وسالبة لا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما (والدوائم الثلاث) الأولى الدائمة المطلقة: وهي التي حكم فيها بدوام النسبة ما دامت الذات، مثالها موجبة كل إنسان حيوان دائما، وسالبة لا شيء من الإنسان بحجر دائما. وتسميتها بالدائمة ظاهر ومطلقة لإطلاقها عن التقييد بوقت أو وصف. الثانية العرفية العامة: وهي التي حكم فيها بدوام النسبة بشرط

دوام وصف الموضوع، مثالها موجبة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا. وسميت عرفية لا نفهام التقييد بدوام الوصف عرفا، وعامة لأنها أعم من العرفية الخاصة. الثالثة العرفية الخاصة: وهي التي حكم فيها بدوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع لا دائما، مثالها موجبة كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً لا دائما. ووجه التسمية ظاهر (والمطلقات الثلاث) الأولي المطلقة العامة: وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة أي كونها حاصلة بالفعل، مثالها موجبة كل إنسان متنفس بالإطلاق العام، وسالبة لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام وسميت مطلقة لعدم تقييدها بالضرورة أو لا ضرورة، وبالدوام أو لا دوام فعدم ذلك التقييد مفهم لفعلية النسبة، وعامة لأنها أعم من التين بعدها. الثانية الوجودية اللادائمة: وهي التي حكم فيها بإطلاق النسبة لا دائما، مثالها موجبة كل إنسان متنفس بالإطلاق لا دائما، وسالبة لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق لا دائما. وسميت وجودية لوجود النسبة أو سلبها بالفعل، ولا دائمة لتقييدها بذلك. الثالثة الوجودية اللاضرورية: وهي التي حكم فيها بإطلاق النسبة اللاضرورية، مثالها موجبة كل إنسان متنفس بالإطلاق لا بالضرورة، وسالبة لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق لا بالضرورة. ووجه تسميتها بذلك ظاهر مما مر (والممكنتان) الأولى الممكنة العامة: وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف، مثالها موجبة كل إنسان حيوان بالإمكان العام، وسالبة لا شيء من الإنسان بحجر بالإمكان العام. وسميت ممكنة لعدم ضرورة النسبة، وعامة لأنها أعم من الممكنة الخاصة. والثانية الممكنة الخاصة: وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين أعني الموافق والمخالف، مثالها موجبة كل إنسان

كاتب بالإمكان الخاص، وسالبة لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص. ووجه التسمية ظاهر مما قدمنا.

وتنقسم الموجهات إلى بسيطة ومركبة، فالمركبة ما كانت مقيدة باللادوام أو اللاضرورة أو كان فيها الإمكان الخاص؛ والبسيطة ما عدا ذلك. ولفظ لا دائما في قوة قضية مطلقة عامة توافق الأولى في الكم وتخالفها في الكيف ولفظ لا بالضرورة في قوة قضية ممكنة عامة توافق الأولى في الكم وتخالفها في الكيف، والممكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين مختلفتين في الكيف إن كانت الأولى موجبة كانت الثانية سالبة وبالعكس.

التناقض

اعلم أنهم ذكروا التناقض مقدما على العكس لأنه يعم سائر القضايا إذ كل قضية لها نقيض بخلاف العكس؛ فإن بعض القضايا لا ينعكس كالقضية الشرطية المنفصلة، والسالبة الجزئية، والسالبة المهملة، ولأن العكس يتوقف عليه في الجملة لأن من طرق إثبات العكس الخلف: وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه. والتناقض لغة: إثبات الشيء ورفعه. واصطلاحا: هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب، فخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين أو اختلاف مفرد وقضية، وخرج بالإيجاب والسلب الاختلاف بالاتصال والانفصال والكلية والجزئية، وخرج بقولنا يلزم ما لا لزوم فيه أصلا كقولنا زيد ساكن زيد ليس بمتحرك، وخرج بقولنا لذاته زيد إنسان زيد ليس بناطق، فإنه وإن كان في هاتين القضيتين اختلاف يلزم

منه أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، لكن الصدق والكذب لا لذات الاختلاف بل بواسطة أن محمول إحداهما مساوٍ لمحمول الأخرى، فإن زيداً إنسان بمعنى زيد ناطق وزيد ليس بناطق بمعنى زيد ليس بإنسان، وكالاختلاف الذي بين الموجبة والسالبة الكليتين، أو الجزئيتين نحو قولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحيوان وبعض الإنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بحيوان، فإنه وإن لزم فيه من صدق كل، كذب الأخرى لكن لا لذات الاختلاف، بل لخصوص المادة بدليل كذبهما في نحو كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان وصدقهما في نحو بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان وما بالذات لا يتخلف. ثم اعلم أن شرط التناقض بين القضيتين اتحادهما في أمور واختلافهما في أمور، فالاتحاد بين القضيتين يكون في ثمان وحدات في الموضوع إذ لو اختلفا فيه نحو زيد قائم، بكر ليس بقائم، لم يتناقضا لجواز صدقهما أو كذبهما معا، وفي المحمول إذ لو اختلفا فيه نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر لم يتناقضا، وفي الزمان إذ لو اختلفا فيه نحو زيد قائم أي ليلاً زيد ليس بقائم أي نهاراً لم يتناقضا، والمكان إذ لو اختلفا فيه نحو زيد قائم أي في الدار زيد ليس بقائم أي في السوق لم يتناقضا، والإضافة إذ لو اختلفا فيه نحو زيد أب أي لعمرو زيد ليس بأب أي لبكر لم يتناقضا، والقوة والفعل إذ لو اختلفا فيه بأن تكون النسبة في إحداهما بالقوة والأخرى بالفعل، نحو الخمر في الدين مسكر أي بالقوة، الخمر في الدن ليس بمسكر أي بالفعل لم يتناقضا، والجزء والكل إذ لو اختلفا فيهما نحو الزنجي أسود أي بعض، الزنجي ليس بأسود أي كله لم يتناقضا، والشرط إذ لو اختلفا فيه نحو الجسم مفرق للبصر أي بشرط كونه أبيض، الجسم ليس بمفرق

للبصر أي بشرط كونه أسود لم يتناقضا، وأما الاختلاف بينهما ففي شيئين، (١) الكيف : أي الإيجاب والسلب فإن كانت القضية موجبة فنقيضها سالبة، وبالعكس (٢) الكم: أي الكلية والجزئية مثلا إذا كانت القضية كلية فلا بد أن يكون نقيضها جزئية، والعكس، بالعكس ويزاد في الموجهة ثالث، وهو اختلاف الجهة فإن كانت القضية ضرورية فلا بد أن يكون نقيضها ممكنة وبالعكس، وإن كانت دائمة فنقيضها مطلقة وبالعكس. وبذلك يتضح أن نقيض الموجبة الكلية إنما هو السالبة الجزئية كقولنا كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، ونقيض السالبة الكلية إنما هو الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الإنسان بحيوان، وبعض الإنسان حيوان. وإنما اشترط في تناقض المحصورتين، اختلافهما في الكم أي الكلية والجزئية لأن الكليتين قد تكذبان كقولنا كل إنسان كاتب، ولا شيء من الإنسان بكاتب، والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب. وذلك في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والمهملتان في قوة الجزئيتين كما مرت الإشارة إليه. وجميع ما ذكر في القضية الحملية من كيفية التناقض وشروطه، يجري في الشرطية بإبدال الموضوع والمحمول، بالمقدم والتالي؛ فنقيض الشرطية شرطية توافقها في الجنس أي الاتصال والانفصال، والنوع أي اللزوم والاتفاق، وتخالفها في كيفها وكمها. وإن كانت مخصوصة كان نقيضها مخصوصة تخالفها في كيفها مثال تناقض المفصلتين اللزوميتين، كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا، قد لا يكون إذا كان هذا إنسانا كان حيوانا. والاتفاقيتين كلما كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناهقا، قد لا يكون إذا كان الإنسان

ناطقا كان الحمار، ومثال المنفصلتين دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا قد لا يكون العدد زوجا أو فردا.

العكـــــس

العكس لغة: التبديل والقلب اصطلاحا: يطلق بإطلاقين يطلق ويراد منه المعنى للمصدري يعني التحويل، ويطلق ويراد منه القضية الناشئة عن التبديل على أنه حقيقة في الأول مجاز في الثاني، أو مشترك فيهما. وهو ثلاثة أقسام الأول عكس نقيض موافق: وهو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني منها وتبديل الطرف الثاني بنقيض الأول مع بقاء الصدق والكيف أي الإيجاب والسلب، وذلك نحو كل إنسان حيوان فعكس نقيضها الموافق، كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان، وإنما سمّي موافقا لموافقته لأصله كيفا وكما. والثاني عكس نقيض مخالف: وهو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف، نحو كل إنسان حيوان فعكس نقيضها المخالف لا شيء مما ليس حيوانا إنسان. وسُمّيَ مخالفا لمخالفته لأصله أليفا. والثالث العكس المستوي وهو المراد عند الإطلاق: وهو تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا في الحملية، وأن يصير المقدم تاليا والتالي مقدما في كشرطية مع بقاء الصدق والكيف والكم إلا الإيجاب الكلي فيبدل بالإيجاب الجزئي، فعكس الموجبات كلها كلية أو شخصية أو جزئية أو مهملة، موجبة فلا تنعكس الكلية كلية وإلا فتنتقض بمادة يكون فيها المحمول أو التالي أعم من الموضوع أو المقدم، إذ يصدق قولنا كلّ إنسان حيوان ولا يصدق كل حيوان إنسان، وإلا لصدق الأخص على جميع أفراد الأعم، وهو محال بل تنعكس

جزئية لأننا إذا قلنا كل إنسان حيوان يصدق بعض الحيوان إنسان، فإننا نجد الموضوع شيئا موصوفا بالإنسان والحيوان، فيكون بعض الحيوان إنسانا، والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بهذه الحجة، فعكس بعض الإنسان حيوان بعض الحيوان إنسان. وأما السوالب فلا تنعكس منها إلا السالبة الكلية والسالبة الشخصية لأنها في قوتها، فتنعكس السالبة الكلية سالبة كلية، وذلك بين بنفسه لأنه إذا صدق لا شيء من الإنسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بإنسان، والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما بدليل الانتقاض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول، فيصدق سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ولا يصدق سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص، فيصدق نحو بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان، وذلك لصدق نقيضه وهو كل إنسان حيوان، وقد يصدق عكسها في بعض المواد إذ يصدق بعض الإنسان ليس بحجر، ويصدق عكسه وهو بعض الحجر ليس بإنسان، غير أن هذا لا يطرد وكذلك المهملة السلبية لا تنعكس لأنها في قوة الجزئية، وكذلك لا عكس في المنفصلة نحو إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا وإذا أبدلنا طرفيها وقلنا إما أن يكون العدد فرداً، وإما أن يكون زوجا، لم يسم هذا التبديل عكسا لأن الترتيب بين طرفيها ليس طبيعيا يعنى بحيث لو أزيل تغير المعنى بل الترتيب فيها ذكرى موكول إلى اختيار المتكلم إذ المعنى فيه متحد بُدِّل أو لم يُبدَّل بخلاف غير المنفصلة، فإن الترتيب فيها طبيعي بحيث لو أزيل تغير المعنى، ومعنى الترتيب الطبيعي أن يكون الثاني مرتبا على الأول كما في الحملية والشرطية المتصلة.

عكـــس الموجهـــات

اعلم أنّ عكس الموجهات كغيرها من أن عكس الموجبة مطلقا يعنى كلية أو جزئية أو مهملة، عكسها موجبة جزئية وعكس السالبة الكلية سالبة كلية ولا عكس للسالبة الجزئية، وكذلك المهملة لما علمت من أنها في معنى الجزئية غير أنه يزاد في عكس الموجهات الاختلاف في الجهة. وهي تنقسم إلى قسمين موجبات وسوالب. أما الموجبات فلا ينعكس منها إلا إحدي عشرة قضية الضرورية والدائمة المطلقتان، والمشروطة والعرفية العامتان، والخاصتان، والوقتية والمنتشرة، والوجودية اللادائمة، والوجودية اللاضرورية، والمطلقة العامة. فالأربعة الأول أعني الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعرفية العامية والمشروطة العامة، تنعكس حينية مطلقة، مثال الضرورية المطلقة كل إنسان حيوان بالضرورة تنعكس حينية مطلقة جزئية قائلة، بعض الحيوان إنسان بالإطلاق حين هو حيوان، وتقول في الدائمة المطلقة كل إنسان حيوان دائما تنعكس إلى قولنا بعض الحيوان إنسان بالإطلاق حين هو حيوان، وتقول في العرفية والمشروطة العامتين، كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة أو دائما دام كاتبا، تنعكس إلى قولنا بعض متحرك الأصابع كاتب بالإطلاق حين هو متحرك الأصابع. وأما المشروطة والعرفية الخاصتان فينعكسان إلى حينية مطلقة جزئية لكن بزيادة لا دائما فيهما، وتسمى حينية مطلقة لا دائمة، فنقول في مثالها كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة أو ما دام كاتبا لا دائما، تنعكس إلى قولنا بعض متحرك الأصابع كاتب بالإطلاق العام حين هو متحرك الأصابع لا دائمًا. والخمسة الباقية تنعكس إلى مطلقة عامة

جزئية ؛ ولنبين كل ذلك بالأمثلة فنقول المطلقة العامة الكلية نحو كل ممكن فهو معدوم بالإطلاق العام تنعكس إلى مطلقة عامة جزئية قائلة بعض المعدوم ممكن بالإطلاق العام، وكذلك الوقتيان نحو كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة، أو وقتا ما لا دائما ينعكسان إلى مطلقة عامة جزئية قائلة بعض متحرك الأصابع كاتب بالإطلاق العام، وتقول في الوجودية اللادائمة أو اللاضرورية نحو كل ممكن فهو معدوم بالإطلاق العام لا دائما أو لا بالضرورة ينعكسان إلى مطلقة عامة جزئية قائلة بعض المعدوم ممكن بالإطلاق العام هذا في عكس الموجبات. وأما السوالب فتنقسم إلى قسمين، كلية وجزئية، أما السوالب الكلية فلا تنعكس منها إلا ستة. الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة والعرفية العامة والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة، فعكس الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة، دائمة مطلقة نحو لا شيء من الممكن بواجب بالضرورة أو دائما، وينعكسان إلى قولنا لا شيء من الواجب بممكن دائما. وأما عكس المشروطة العامة والعرفية العامة فعرفية عامة، فإذا قلنا لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة أو دائما ما دام كاتبا، فإنهما ينعكسان إلى قولنا لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب دائما ما دام ساكن الأصابع. وأما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فينعكسان إلى عرفية عامة مقيدة باللادوام في البعض، فإذا صدق لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة أو دائما ما دام كاتبا لا دائما، لزم أن يصدق عكسها عرفية عامة لا دائما في البعض قائلة لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب دائما ما دام ساكن الأصابع لا دائما في البعض. وأما السوالب الجزئية فلا ينعكس منها إلا المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة، فإنهما

ينعكسان إلى عرفية خاصة، وذلك لأنه إذا صدق بعض الكاتب ليس هو بساكن الأصابع بالضرورة أو دائمًا ما دام كاتبًا لا دائما، صدق في عكسه بعض ساكن الأصابع ليس هو بكاتب دائما ما دام ساكن الأصابع لا دائما.

الأدلـــة

«دليل الافتراض» «دليل الخلف» «دليل العكس»

دليل الافتراض. نفرض أن ذات الموضوع شيئًا معينا ونحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس، مثال ذلك في العكس المستوي قولنا إذا صدق بالضرورة أو دائما ليس بعض الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبًا لا دائما، صدق دائما ليس بعض ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكن الأصابع لا دائما، لأننا نفرض الموضوع وهو بعض الكاتب شيئا معينا كزيد، ثم نحمل عليه وصف الموضوع هكذا زيد كاتب، وهذه القضية مأخوذة من حمل وصف الموضوع العنواني على فرد من أفراده، ونحمل وصف المحمول كذلك، زيد ساكن الأصابع، وهذه القضية مأخوذة من لا دوام الأصل لأن مفهومه أن بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل، وقد فرضنا بعض الكاتب زيد، فزيد ساكن الأصابع بحكم اللادوام. ثم تأتي بمقدمة أجنبية في الظاهر وإن كانت في الواقع ليست أجنبية، بل مأخوذة من صدر الأصل كقولنا، ليس زيد بكاتب ما دام ساكن الأصابع دائما، وهذا صادق وإلا لصدق نقيضه زيد كاتب بالفعل هو ساكن الأصابع، فيكون زيد ساكنًا حين هو كاتب، وقد كان زيد ليس بساكن ما دام كاتبا. هذا خلف، وإذا صدق السكون والكتابة على زيد وتنافيا فيه أي متى كان كاتبًا لم

يكن ساكن الأصابع ، ومتى كان ساكن الأصابع لم يكن كاتبا ، صدق ليس بعض ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكن الأصابع ، وهو الجزء الأول من العكس ، ولما صدق على زيد أنه كاتب بالفعل ، وأنه ساكن الأصابع بالفعل صدق بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل ، وهو مفهوم لا دوام العكس ، فيصدق العكس بجزئيه . وإما أن تركب المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض مع المقدمة الأجنبية على هيئة قياس من الشكل الثالث ، هذا زيد ساكن الأصابع زيد ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع ، فينتج بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع . ثم بعد ذلك تأتي بمقدمتيْ الافتراض معًا على هيئة قياس من الشكل الثالث أيضا هكذا : زيد ساكن الأصابع بالفعل زيد كاتب ينتج بعض ساكن الأصابع كاتب وهذا هو عجز العكس - فقد خرج العكس بجزئيه كرها عن الخصم . «دليل الخلف» وهو أن تأخذ نقيض عكس القضية المطلوبة ، وتضم إلى الأصل على هيئة قياس من الشكل الأول ينتج سلب الشيء عن نفسه ، وسلب الشيء عن نفسه محال ناشئ عن نقيض الأصل ، فيثبت الأصل ، وهو المطلوب لأنه متى كذب النقيض صدق الأصل ، وهو العكس المطلوب ، بيانه في المثال المتقدم في دليل الافتراض أننا إذا أخذنا نقيض عكس المثال المذكور ونجعل النقيض كبرى لأصل القضية ينتج المحال «دليل العكس» وهو أن تعكس نقيض العكس فنجد عكس هذا النقيض منافيا للأصل الصادق وما نافى الصادق فهو كاذب ، نحو كل إنسان حيوان المنعكس إلى بعض الحيوان إنسان نأخذ نقيض هذا العكس وهو لا شيء من الحيوان بإنسان ، ثم نعكسه إلى لا شيء من الإنسان بحيوان ، وهو ينافي الأصل الصادق فهو كاذب ، وإذا كذب اللازم كذب الملزوم وهو نقيضه ومتى كذب

النقيض صدق الأصل وهكذا تستدل على صدق عكس أي قضية من القضايا الموجهات بإحدى هذه الأدلة الثلاثة كما تقدم.

القيـــاس

القياس يبحث عن كيفية استنتاج الأحكام العقلية والشرعية، وهو المقصود بالذات من هذا الفن، وقدمنا القضايا وأحكامها عليه لتوقفه عليها توقف الكل على أجزائه أو الوسيلة على المقصَد، كما أن تقديم التصور على التصديق لذلك. والتصديق أشرف من التصور لاشتماله على النسبة التي هي أشرف أجزاء القضية. وهو لغة: تقدير شيء على مثال شيء آخر. وعند المناطقة قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر يسمى النتيجة. وذلك مثل الحديد معدن وكل معدن عنصر، فالحديد عنصر. ومثل أنت تؤثر مصلحة البلاد، وكل من يؤثر مصلحة البلاد وطني، فأنت وطني، ونحو العالم متغير وكل متغير حادث، فالعالم حادث. وإذا نظرنا إلى القضايا التي تتألف منها الأقيسة في الأمثلة السابقة ونتائجها، نرى أن نتيجة كل قياس مذكورة فيه يتوسط موضوعها ومحمولها أمر ثالث بينهما حذفناه فجاءت النتيجة. والسر في صحة الإنتاج أن موضوع المقدمة الصغرى مندرج تحت موضوع المقدمة الكبرى فالحكم على موضوع الكبرى، هو بعينه حكم على موضوع الصغرى لاندراجه فيه وبحذفه لتكرره تأتي النتيجة. والمدار في إنتاج القياس على تسليم الخصم بمقدمتي القياس، ولو كانتا كاذبتين. فخرج ما إذا كان مؤلفا من قضية واحدة كقولنا كل إنسان حيوان المنعكس إلى بعض الحيوان إنسان، فإنه وإن لزم منه لذاته قول آخر، إلا أنه لم يتألف من قولين ولا من أقوال. وخرج بقوله يلزم، الاستقراء

والتمثيل وإلا ضرب العقيمة التي لا يقطع بصدق لازمها لأنها ظنية. وخرج بقوله لذاته قول آخر، ما كان الإنتاج بواسطة مقدمة أجنبية كما في قياس المساواة: وهو ما جعل متعلق محمول أولاهما موضوع الأخرى كقولنا زيد مساوٍ لعمرو وعمرو مساوٍ لبكر فزيد مساوٍ لبكر، وذلك بواسطة أن مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء. وينقسم القياس إلى قسمين «قياس اقتراني»: وهو الذي لم يذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل، كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث. وسمي اقترانيا لاقتران الحدود فيه بلا استثناء. (وقياس استثنائي): وهو الذي ذكر فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل كقولنا في الأول إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود، وفي الثاني لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة. وسُمِّيَ استثنائيًا لاشتماله على أداة الاستثناء أعني لكن، وينقسم الاقتراني إلى حملي وإلى شرطي، فالحملي: ما يتركب من الحمليات فقط، نحو هذا مجد في طلب العلم وكل من كان كذلك يرجى له النجاح فهذا يرجى له النجاح، ونحو كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث. وأما القياس الاقتراني الشرطي فهو إما أن يتركب من شرطيتين متصلتين. كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة، ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة. وإما من شرطيتين منفصلتين كقولنا كل عدد إما زوج أو فرد وكل زوج إما زوج الزوج أو زوج الفرد، فكل عدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد، أو من حملية ومتصلة، كقولنا كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم، ينتج كلما كان هذا الشيء إنسانا فهو جسم، أو من

حملية ومنفصلة أو من متصلة ومنفصلة ومثالهما واضح. ثم اعلم أن حدود القياس الاقتراني ثلاثة، الحد الأصغر والأكبر والأوسط، فالمكرر بين مقدمتي القياس فأكثر سواء كان محمولا أو موضوعا مقدما أو تاليا، يسمى حدا أوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب، وموضوع المطلوب يسمى حدا أصغر لأنه أخص في الأغلب والأخص أقل أفرادا، ومحموله يسمي حدا أكبر لأنه أعم فى الأغلب والأعم أكثر أفرادا، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الحد الأصغر، والتي فيها الأكبر تسمي الكبرى لاشتمالها على الحد الأكبر مثال ذلك العالم متغير وكل متغير حادث، فالعالم حد أصغر والحادث حد أكبر والمتغير حد أوسط. وهيئة التأليف الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى تسمى شكلا والفرق بين الضرب والشكل، أن الضرب اسم لهيئة قضيتي القياس الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط بشرط اعتبار الأسوار، والإيجاب والسلب، كأن يلاحظ كون هاتين القضيتين كليتين. وأما الشكل فاسم للهيئة المذكورة لا بهذا الشرط بل يشترط عدم اعتبار الأسوار.

الأشكال وشروطها وضروبها المنتجة وما يتعلق بذلك

الشكل: هو الهيئة الحاصلة من نسبة الحد الأوسط إلى الحدين الآخرين في الوضع والحمل والتقدم والتلو. وأقسام الأشكال أربعة وذلك لأن الحد الأوسط إما محمول في الصغرى موضوع في الكبرى فالشكل الأول أو محمول فيهما فالثاني، أو موضوع فيهما فالثالث، أو موضوع في الصغرى محمول في الكبرى فالرابع. أما الأول فشرط

إنتاجه ايجاب الصغرى بحسب الكيف وفعليتها بحسب الجهة وكلية الكبرى بحسب الكم. وضروبه المنتجة أربعة من ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب أحوال الصغري الأربعة في أحوال الكبرى الأربعة كما هو مبين في جدول الشكل الأول.

الأول أن يكون مركبًا من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية نحو كل جسّم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث. الثاني من كليتين الصغرى موجبة والكبرى سالبة نحو كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم. الثالث من موجبتين الصغرى جزئية والكبرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية نحو بعض الحيوان إنسان وكل إنسان متعجب فبعض الحيوان متعجب. الرابع، من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم. وضروب هذا الشكل ضرورية الإنتاج، وهو الذي يجعل معياراً للعلوم لكونه على النظم الطبيعي بين الانتقال من الموضوع إلى الحد الوسط إلى المحمول.

جدول ضروب الشكل الأول وبيان المنتج منها والعقيم

عدد	الصغرى	الكبرى	النتيجة	الحكم
١	كل إنسان حيوان	وكل حيوان متحرك بإرادة	كل إنسان متحرك بالإرادة	صحيح
٢	كل إنسان حيوان	ولا شيء من الحيوان بحجر	لا شيء من الإنسان بحجر	صحيح
٣	كل إنسان حيوان	وبعض الحيوان فرس	بعض الإنسان فرس	عقيم
٤	كل إنسان حيوان	وبعض الحيوان ليس بإنسان	بعض الإنسان ليس بإنسان	عقيم
٥	لا شيء من الشجر بناطق	وكل ناطق جسم	لا شيء من الشجر بجسم	عقيم
٦	لا شيء من الصاهل بناطق	ولا شيء من الناطق بفرس	لا شيء من الصاهل بفرس	عقيم
٧	لا شيء من الشجر بناطق	وبعض الناطق جسم	بعض الشجر ليس بجسم	عقيم
٨	لا شيء من الصاهل بناطق	وبعض الناطق ليس بفرس	بعض الصاهل ليس بفرس	عقيم
٩	بعض الصاهل حيوان	وكل حيوان جسم	بعض الصاهل جسم	صحيح
١٠	بعض الصاهل حيوان	ولا شيء من الحيوان بشجر	بعض الصاهل ليس بشجر	صحيح
١١	بعض الصاهل حيوان	وبعض الحيوان ناطق	بعض الصاهل ناطق	عقيم
١٢	بعض الصاهل حيوان	وبعض الحيوان ليس بفرس	بعض الصاهل ليس بفرس	عقيم
١٣	بعض الكاتب ليس بفرس	وكل فرس حيوان	بعض الكاتب ليس بحيوان	عقيم
١٤	بعض الكاتب ليس بفرس	ولا شيء من الفرس بناطق	بعض الكاتب ليس بناطق	عقيم
١٥	بعض الكاتب ليس بفرس	وبعض الفرس جسم	بعض الكاتب ليس بجسم	عقيم
١٦	بعض الكاتب ليس بفرس	وبعض الفرس ليس بإنسان	بعض الكاتب ليس بإنسان	عقيم

الشكل الثاني

شرط إنتاجه اختلاف مقدميته بحسب الكيف وكلية الكبرى بحسب الكم. إما مع دوام الصغرى أو انعكاس سالبة الكبرى إذ لو كانتا سالبتين أو موجبتين لاختلفت النتيجة. وضروبه المنتجة أربعة. الأول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية. نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الإنسان بحجر. ويرد إلى الشكل الأول بالخلف: وهو ضم نقيض النتيجة إلى الكبرى لينتج نقيض الصغرى، أو بعكس الكبرى. الثاني من كليتين والكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية: نحو لا شيء من الحجر بحيوان وكل إنسان حيوان فلا شيء من الحجر بإنسان ويرد إلى الأول بالخلف كالذي قبله، أو بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة. الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحجر بإنسان فبعض الحيوان ليس بحجر. ويرد إلى الأول بالخلف أو بعكس الكبرى كما فعل بالضرب الأول. الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية: نحو ليس بعض الحيوان بإنسان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ليس بناطق ويرد إلى الأول بالخلف.

«تنبيه» نتيجة هذا الشكل لا تكون إلا سالبة كلية كما في الضرب الأول والثاني، أو جزئية كما في الثالث والرابع لاختلاف مقدمتيه. والنتيجة تتبع الأخس من السلب والجزئية. ورد الثاني إلى الأول يدرك ببداهة العقل وقد بينت الضروب المنتجة من العقيمة في جدول الشكل الثاني.

جدول ضروب الشكل الثاني وبيان المنتج منها والعقيم

عدد	الصغرى	الكبرى	النتيجة	الحكم
١	كل إنسان حيوان	كل فرس حيوان	كل إنسان فرس	عقيم
٢	كل إنسان حيوان	لا شيء من الشجر بحيوان	لا شيء من الإنسان بشجر	صحيح
٣	كل إنسان حيوان	بعض الفرس حيوان	بعض الإنسان فرس	عقيم
٤	كل إنسان حيوان	بعض الجسم ليس بحيوان	بعض الإنسان ليس بجسم	عقيم
٥	لا شيء من الشجر بصاهل	وكل فرس صاهل	لا شيء من الشجر بفرس	صحيح
٦	لا شيء من الشجر بصاهل	لا شيء من الحجر بصاهل	لا شيء من الشجر بحجر	عقيم
٧	لا شيء من الشجر بصاهل	وبعض الجسم صاهل	بعض الشجر ليس بجسم	عقيم
٨	لا شيء من الشجر بصاهل	بعض النامي ليس بصاهل	بعض الشجر ليس بنام	عقيم
٩	بعض الفرس متحرك بالإرادة	وكل إنسان متحرك بالإرادة	بعض الفرس إنسان	عقيم
١٠	بعض الحيوان إنسان	ولا شيء من الشجر بإنسان	بعض الحيوان ليس بشجر	صحيح
١١	بعض الإنسان حيوان	وبعض الفرس حيوان	بعض الإنسان فرس	عقيم
١٢	بعض الإنسان حيوان	وبعض الجسم ليس بحيوان	بعض الإنسان ليس بجسم	عقيم
١٣	بعض الفرس ليس بإنسان	وكل ناطق إنسان	بعض الفرس ليس بناطق	صحيح
١٤	بعض الفرس ليس بإنسان	ولا شيء من الصاهل بإنسان	بعض الفرس ليس بصاهل	عقيم
١٥	بعض الفرس ليس بإنسان	بعض الجسم إنسان	بعض الفرس ليس بجسم	عقيم
١٦	بعض الفرس ليس بإنسان	بعض الجسم ليس بإنسان	بعض الفرس ليس بجسم	عقيم

الشكل الثالث

شرط إنتاجه إيجاب الصغرى بحسب الكيف، وفعليتها بحسب الجهة، وكلية إحدى مقدمتيه بحسب الكم. وضروبه المنتجة ستة. الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية: نحو كل حيوان جسم وكل حيوان نام فبعض الجسم نام ويرد إلى الأول بالخلف. والمراد بالخلف هنا: ضم نقيض النتيجة إلى الصغرى لينتج ما يناقض الكبرى، أو بعكس الصغرى. الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية: نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس. ويرد إلى الأول بالخلف وبعكس الصغرى. الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية: نحو بعض الحيوان إنسان وكل حيوان جسم فبعض الإنسان جسم. ويرد إلى الأول بالخلف وبعكس الصغرى. الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية: نحو بعض مجهول الصفة غائب ولا شيء من مجهول الصفة يصح بيعه فبعض الغائب لا يصح بيعه. ويرد إلى الأول بالخلف وبعكس الصغرى. الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية: نحو كل إنسان حيوان وبعض الإنسان جسم فبعض الحيوان جسم. ويرد بالخلف وبعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة. السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية: نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرس فبعض الحيوان الجسم ليس بفرس. ويرد إلى الأول بالخلف. وقد وضحنا الضروب المنتجة من العقيمة في جدول الشكل الثالث.

جدول ضروب الشكل الثالث وبيان المنتج منها والعقيم

عدد	الصغرى	الكبرى	النتيجة	الحكم
١	كل إنسان حيوان	وكل إنسان ناطق	بعض الحيوان ناطق	صحيح
٢	كل إنسان حيوان	ولا شيء من الإنسان بشجر	بعض الحيوان ليس بشجر	صحيح
٣	كل إنسان حيوان	بعض الإنسان ضاحك	بعض الحيوان ضاحك	صحيح
٤	كل إنسان حيوان	بعض الإنسان ليس بشجر	بعض الحيوان ليس بشجر	صحيح
٥	لا شيء من الإنسان بحجر	وكل إنسان جسم	بعض الحجر ليس بجسم	عقيم
٦	لا شيء من الإنسان بفرس	لا شيء من الإنسان بصاهل	بعض الفرس ليس بصاهل	عقيم
٧	لا شيءمن الإنسان بحجر	وبعض الإنسان جسم	بعض الحجر ليس بجسم	عقيم
٨	لا شيء من الإنسان بفرس	بعض الإنسان ليس بصاهل	بعض الفرس ليس بصاهل	عقيم
٩	بعض الإنسان ناطق	وكل إنسان ضاحك	بعض الناطق ضاحك	صحيح
١٠	بعض الإنسان ناطق	ولا شيء من الإنسان بفرس	بعض الناطق ليس بفرس	صحيح
١١	بعض الحيوان ناطق	وبعض الحيوان فرس	بعض الناطق فرس	عقيم
١٢	بعض الحيوان ناطق	بعض الحيوان ليس بضاحك	بعض الناطق ليس بضاحك	عقيم
١٣	بعض الإنسان ليس بصاهل	وكل إنسان جسم	بعض الصاهل ليس بجسم	عقيم
١٤	بعض الإنسان ليس بصاهل	لا شيء من الإنسان بفرس	بعض الصاهل ليس بفرس	عقيم
١٥	بعض الإنسان ليس بصاهل	بعض الإنسان جسم	بعض الصاهل ليس بجسم	عقيم
١٦	بعض الإنسان ليس بصاهل	بعض الإنسان ليس بفرس	بعض الصاهل ليس بفرس	عقيم

الشـــكل الرابـــع

شرط إنتاجه عدم اجتماع الخاصتين سواء كانتا من جنس واحد، كسالبتين أو جزئيتين أو من جنسين. أي بحسب الكم والكيف، وسواء كانتا في مقدمة واحدة كالسالبة الجزئية، أو في مقدمتين كأن كانت إحداهما سالبة كلية والأخرى موجبة جزئية، إلا في صورة واحدة فقد استثنتها المناطقة، وهي ما إذا كانت الصغرى موجبة جزئية والكبري سالبة كلية. وبذلك يكون المنتج من هذا الشكل خمسة أضرب. الأول من كليتين موجبتين والنتيجة موجبة جزئية: نحو كل إنسان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق. الثاني من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى: نحو كل إنسان حيوان وبعض الناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق. الثالث من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى: نحو لا شيء من الإنسان بحجر وكل ناطق إنسان فلا شيء من الحجر بناطق. الرابع من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى: نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بإنسان فبعض الحيوان ليس بحجر. الخامس وهي الصورة المستثناة من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحجر بإنسان فبعض الحيوان ليس بحجر. وهذا مذهب المتقدمين من المناطقة. وذهب بعض المتأخرين إلى أن الضروب المنتجة من الشكل الرابع ثمانية، لأنهم جعلوا شرط إنتاجه أحد أمرين، إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما كيفا مع كلية إحداهما بالأمر الثاني يقتضي أن تنتج ثلاثة أضرب زائدة على الخمسة السابقة وإن اجتمع فيها خاصتان «فالأول» جزئية سالبة صغرى وموجبة كلية كبرى: نحو بعض الإنسان ليس

بحجر وكل ناطق إنسان فبعض الحجر ليس بناطق «الثاني» كلية موجبة صغري وسالبة جزئية كبرى: نحو كل إنسان حيوان وبعض الحجر ليس بإنسان فبعض الحيوان ليس بحجر «الثالث» سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو لا شيء من الإنسان بحجر وبعض الناطق إنسان فبعض الحجر ليس بناطق. وبإضافة هذه الأضرب الثلاثة إلى التي قبلها كان مجموع ذلك ثمانية أضرب، إلا أن إنتاج الثلاثة هذه ليس مطردا بل لا بد لاطراده من شروط أُخَر تطلب في المطولات. وقد نبهنا في جدول الشكل الرابع إلى بيان الصحيح والعقيم من أضربه. وهذا الشكل بعيد عن الطبع. ويرد إلى الأول بالخلف والمراد بالخلف هنا. أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضم إلى إحدى المقدمتين لينتج ما ينعكس إلى نقيض المقدمة الأخرى، ففي بعض الضروب يجعل نقيض النتيجة كبرى وصغرى القياس صغرى، كما في الضرب الأول والثاني لينتج ما ينافي الكبرى، وفي بعضها ما يجعل نقيض النتيجة صغرى وكبرى القياس كبرى لينتج ما ينافي الصغرى؛ كما في الثالث والرابع والخامس، أو بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة وهو أن تجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى، ثم تعكس النتيجة كما في الأول والثاني والثالث والثامن أيضاً إن انعكست السالبة الجزئية بأن كانت من إحدى الخاصتين أو بعكس المقدمتين، وهو أن تعكس الصغرى ثم الكبرى بالعكس المستوى كما في الرابع والخامس.

جدول ضروب الشكل الرابع وبيان المنتج منها والعقيم

عدد	الصغرى	الكبرى	النتيجة	الحكم
١	كل إنسان حيوان	وكل ناطق إنسان	بعض الحيوان ناطق	متفق على صحته
٢	كل إنسان حيوان	ولا شيء من الفرس بإنسان	بعض الحيوان ليس بفرس	متفق على صحته
٣	كل إنسان حيوان	وبعض الناطق إنسان	بعض الحيوان ناطق	متفق على صحته
٤	كل إنسان حيوان	بعض الحجر ليس بإنسان	بعض الحيوان ليس بحجر	مختلف في صحته
٥	لا شيء من الضاحك بجماد	وكل إنسان ضاحك	لا شيء من الجماد بإنسان	متفق على صحته
٦	لا شيء من الضاحك بجماد	ولا شيء من الحجر بضاحك	لا شيء من الجماد بحجر	عقيم
٧	لا شيء من الضاحك بجماد	وبعض الإنسان ضاحك	بعض الجماد ليس بإنسان	مختلف في صحته
٨	لا شيء من الضاحك بجماد	بعض الجسم ليس بضاحك	بعض الجماد ليس بجسم	عقيم
٩	بعض الحيوان فرس	وكل ناطق حيوان	بعض الفرس ناطق	عقيم
١٠	بعض الإنسان حيوان	ولا شيء من الشجر بإنسان	بعض الحيوان ليس بشجر	متفق على صحته
١١	بعض الحيوان فرس	وبعض الناطق حيوان	بعض الفرس ناطق	عقيم
١٢	بعض الحيوان إنسان	وبعض الجسم ليس بحيوان	بعض الإنسان ليس بجسم	عقيم
١٣	بعض الجسم ليس بناطق	وكل إنسان جسم	بعض الناطق ليس بإنسان	مختلف في صحته
١٤	بعض الفرس ليس بناطق	ولا شيء من الإنسان بفرس	بعض الناطق ليس بإنسان	عقيم
١٥	بعض الفرس ليس بناطق	بعض الجسم فرس	بعض الناطق ليس بجسم	عقيم
١٦	بعض الفرس ليس بناطق	بعض الحيوان ليس بفرس	بعض الناطق ليس بحيوان	عقيم

القياس الاستثنائي

هو المؤلف من مقدمتين أولاهما شرطية وثانيتهما استثنائية استثني فيها أحد الطرفين، أو نقيضه. والأولى هي الكبرى والثانية هي الصغرى عكس القياس الاقتراني. ويسمى أيضاً القياس الشرطي لأن أولى مقدمتيه شرطية كما يسمى استثنائيا لاشتماله على القضية الاستثنائية الصغرى أعني المصدرة بأداة الاستثناء وهي لكن. وهو يدل على النتيجة بالفعل لا بالقوة وشروط إنتاجه ثلاثة. الأول أن تكون الشرطية موجبة. الثاني أن تكون المتصلة لزومية والمنفصلة عنادية. الثالث أحد أمرين إما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية. وأما صورة المنتجة فالشرطية الموضوعة إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي: كقولنا إن كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه إنسان فهو حيوان، واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا إن كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون إنسانا وأما استثناء نقيض المقدم أو استثناء عين التالي، فلا ينتجان إذ لا يلزم من نفي الملزوم نفي اللازم ولا من إثبات اللازم إثبات الملزوم، لجواز أن يكون أعم وأما إن كانت الشرطية منفصلة فإن كانت حقيقية فاستثناء عين أحد الجزئين ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما: كقولنا العدد إما زوج أو فرد لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد، أو لكنه فرد ينتج أنه ليس بزوج؛ واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر لامتناع رفعها كقولنا في هذا المثال لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد، أو لكنه ليس بفرد ينتج أنه زوج. وأما مانعة الخلو: وهي المركبة من شيئين كل منهما أعم من نقيض الآخر، فاستثناء نقيض أحد الجزئين ينتج عين الآخر كقولنا زيد

إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق لكنه ليس في البحر فلا يغرق أو لكنه يغرق هو في البحر. أو مانعة جمع: وهي المركبة من شيئين كل منهما أخص من نقيض الآخر: كقولنا هذا الشيء إما حجر أو شجر لكنه شجر فليس بحجر أو لكنه حجر فليس بشجر.

لواحق القياس

اعلم أنه يلحق بالقياس البسيط في الاستدلال أمور هي القياس المركب والاستقراء والتمثيل. أما القياس المركب: فهو ما تركب من أقيسة اثنين فأكثر، وهو إما منفصل النتائج، أو متصل النتائج. فالأول ما ذكرت فيه النتيجة وجعلت مقدمة لقياس آخر إلى أن ينتج المطلوب؟ كما في الاستدلال مثلا على وجود الصانع: العالم ملازم للحوادث، وكل ما كان كذلك فهو حادث فالعالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث. فالعالم لا بد له من محدث والثاني ما لم تذكر فيه النتيجة كالاستدلال على أن الإنسان جسم نحو: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نامٍ وكل نامٍ جسم، فكل إنسان جسم. وأما الاستقراء: فهو عبارة عن تصفح الجزئيات ليحكم بحكمها على أمر كليٍّ يشمل تلك الجزئيات. ثم المتصفح إما كلها وهو الاستقراء التام وإما أكثرها وهو الاستقراء الناقص، وذلك كما إذا استقرينا معظم الحيوانات فوجد أكثرها يحرك فكه الأسفل عند المضغ فربما يكون فرداً من أفراد الحيوان على خلافه. وذلك كالتمساح فإنه يحرك فكه الأعلى، وكذا إذا استقرينا الحيوان الطويل العمر، فوجدناه قليل المرارة. مثل الإنسان، والفرس والجمل. فحكمنا على كل حيوان طويل العمر بأنه قليل المرارة. والاستقراء التام يفيد اليقين كما إذا

استقرينا أفراد الحيوان فوجدنا الموت لازمًا لجميعها فحكمنا بسببه على الحيوان، وقلنا كل حيوان ميت، وكذلك قولنا كل عنصر متحيز فإنه لا يوجد جزئي من جزئياته إلا وهذا الحكم ثابت له لانحصار جزئيات العنصر في النار والتراب والهواء والماء. وأما التمثيل: فهو مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت الحكم في الجزئي الأول، وعلى هذا يتركب التمثيل من أربعة حدود كما إذا قلنا: النبيذ حرام كالخمر بجامع الإسكار، فالحد الأكبر هو حرام، والحد الأوسط مسكر، والحد الأصغر النبيذ، والأصل المشبه به هو الخمر. وهذا هو اصطلاح المناطقة. أما اصطلاح الفقهاء في مثل هذا فيسمون الأصغر فرعا والمشبه به أصلا والأكبر حكما والأوسط جامعا وعلة.

أقســـام الحجــــة

القياس ينقسم باعتبار الصورة إلى اقتراني واستثنائي وإلى غير ذلك كما تقدم. وباعتبار المادة إلى خمسة أقسام تسمى حججًا. والحجة إما نقلية، أو عقلية. أما النقلية فليست بمحل نظر المناطقة. والعقلية خمسة أقسام. البرهان، الجدل، الخطابة، الشعر، المغالطة. فالبرهان: هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقينيات. واليقين: هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه لا يكون إلا كذا مع مطابقه للواقع وامتناع تغيره: كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث. والبرهان قسمان. الأول البرهان اللمي. وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنسبة الحد الأكبر إلى الأصغر ذهنا وخارجا، نحو زيد متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم فزيد محموم؛ فالتعفن علة لثبوت الحمى لزيد ذهنا وخارجا. وسمي لميًا لإفادته اللمية

لأنه جواب عن السؤال. بلم كان كذا. والثاني البرهان الإني: وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنسبة الحد الأكبر للأصغر ذهنا لا خارجا. نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط فعلة ثبوت تعفن الأخلاط لزيد في الذهن هي الحمى وليست علة له في الخارج بل الأمر بالعكس. وسمي البرهان إنيًا لإفادته إنية الحكم أي ثبوته دون لميته. وهو مأخوذ من قولهم إن الأمر كذا لهو منسوب لأن والأول للم. والجدل: هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الناس أو عند الخصمين كقولنا: العدل حسن وكل حسن محمود للعاقبة فالعدل محمود العاقبة، ونحو: الإحسان خير وكل خير يحصل به الفلاح فالإحسان يحصل به الفلاح. والخطابة: هي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة أو مظنونة من شخص معتقد فيه: فمثال الأول العمل الصالح يوجب السعادة وكل ما هو كذلك لا ينبغي إهماله، ومثال الثاني أن تقول فلان يطوف بالسلاح ليلا وكل ما كان كذلك متلصص ينتج فلانا متلصِّصًا. والشعر: قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض فالأول: نحو قولك هذه خمرة وكل خمرة ياقوتة سيالة فهذه ياقوتة سيالة فإن النفس تنبسط من ذلك، ومثال الثاني: نحو قولك هذا عسل وكل عسل مرة مهوعة ينتج هذه مرة مهوعة، فإن النفس تنقبض من ذلك. والمغالطة وتسمى السفسطة وهي: قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة: نحو هذا ميت وكل ميت جماد فهذا جماد أو شبيهة بالحق وليست به: كقولنا في صورة فرس على حائط هذا فرس، وكل فرس صهال فهذا صهال. وأجل هذه الخمسة البرهان لأنه يتركب إما من الأوليات أو المشاهدات أو المجربات أو المتواترات أو الحدسيات أو المحسوسات. فالأوليات: هي القضايا التي يجزم بها

العقل بمجرد تصور الطرفين نحو السماء فوقنا والواحد نصف الاثنين: والمشاهدات وهي ما يحكم فيها العقل مستنداً لما شاهده بالحس الباطني، كالحكم بأن لنا جوعا وعطشا وغضبا. والمجربات: هي قضايا يحكم فيها العقل بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين بواسطة قياس خفي كقولنا: السقمونيا مسهلة للصفراء «السنمكة» والمتواترات: وهي ما يحكم فيها العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب كقولنا: سيدنا محمد ﷺ ادعى النبوة، وظهرت المعجزة على يديه. والحدسيات: هي ما يحكم فيها العقل بحدس مفيد للعلم: كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس. والمحسوسات: ما يحكم فيها العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شيء: كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة.

الخاتمة في بيان خطأ البرهان

قد تقدم أن القواعد والقوانين والضوابط المذكورة إذا اتبعت يكون التفكير سليما مؤديا إلى نتائج صحيحة، غير أن المرء في أثناء تفكيره معرض للزلل والخطأ؛ فقد يحيد عن هذه القواعد فيقع في الخطأ من حيث لا يشعر. ويُسمَّى هذا الخطأ غير المقصود بالغلط المنطقي، فالغلط المنطقي هو الخطأ الفكري الذي يقع فيه المرء سواء أكان في الصورة أم في المادة. أما المغالطة: فهي إيقاع الخصم في الخطأ للتغلب عليه وإلزامه الحجة، فالغلط في المادة إما أن يكون في اللفظ كأن يكون الحد الوسط من المشترك، كقولنا هذا قرء وتريد الحيض وكل قرء لا يحرم الوطء فيه، أو يجعل المباين كالمرادف كقولنا: هذا صارم وتشير إلى سيف غير قاطع وكل صارم قاطع، فالصارم حقيقة تباين حقيقة

السيف غير القاطع ؛ والسيف ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعا كان أو لا ، والصارم اسم له يفيد القطع . وأما الخطأ في المعنى وذلك كالتباس القضية الكاذبة بذات الصدق وذلك : كقولنا الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد ، فإحداهما كاذبة وهي الصغرى ، إن أريد بالمتحرك المتحرك بذاته . والحكم الجنس بحكم النوع : كقولك هذا حيوان وكل حيوان ناطق فهذا ناطق .

قسم آداب البحث والمناظرة

آداب البحث : هو علم يعرف به كيفية البحث من حيث الصحة والسقم والمراد بالبحث، المناظرة وسيأتي تعريفها. ولا يخفى أن كيفية البحث غير البحث. وموضوعه البحث الكلي من حيث كونه موجها أو غير موجه. ومسائله. قضايا الكلية، نحو كل منع مقدمة معينة فهو وظيفة موجهة، أي مقبولة ولك ما هو إفساد للمقدمة قبل إثباتها مع إقامة الدليل فهو غصب غير موجه. وفائدته معرفة الصحيح من سقيمه. وغايته. إظهار الصواب. ونسبته أنه من العلوم العقلية. ووجه الحاجة إليه عصمة الذهن عن الخطأ في الأبحاث الجزئية. وحكمه الوجوب الكفائي لأنه يتوقف عليه فهم الأبحاث الواقعة في العلوم خصوصاً علم الكلام. وواضعه بالكيفية المعروفة الآن ركن الدين العميدي الحنفي المتوفي سنة (٦١٥) هـ.

المناظرة - : تطلق المناظرة اصطلاحًا على معنيين، الأول بمعنى الفن المدون وهي عليم يبحث فيه عن أحوال الأبحاث الكلية من حيث إنها موجهة أو غير موجهة. والثاني المرادفة للبحث - وهو توجه المتخاصمين إلى النسبة الحكمية الواقعة بين المحكوم عليه والمحكوم به إظهاراً للصواب، سواء أكان الخصام مقاليا، أم نفسانيا، أو بالكتابة ولو في زمانين، وسواء أكانت النسبة صريحة أم ضمنية، فخرج المركب الناقص إلا إذا كان قيداً لأحد الطرفين، أو النسبة فإنه حينئذ في قوة الخبر، وخرج الإنشاء إلا من حيث العبارة والنقل. وخرج بإظهار الصواب نحو الخلاف فإنه المنازعة في مسألة شرعية لغرض الإلزام، ونحو الجدل فإنه المنازعة لإلزام الخصم؛ ونحو المكابرة فإنها

المنازعة لا لإظهار الصواب ولا لإلزام الخصم. ولا بد أن يكون القصد من الجانبين، وقيل يكفي من جانب واحد. وقد يغلب الأخس كالمجادل على المناظر.

أجزاء المناظرة وشروطها

أجزاء الموضوع أي المناظرة ثلاثة. الأولى المبادئ كتحرير المسائل والمذاهب، ويرجع ذلك إلى تعيين محل النزاع فيجب تعيينه، إن كان فيه خفاء أو إجمال. الثاني الأواسط وهي الدلائل ويجب فيها تفصيل الأقيسة وأداء مقدمتها ليظهر لزوم المطلوب. الثالث المقاطع وهي المقدمات التي إذا انتهى إليها البحث انقطع، وينقطع إذا انتهي إلى الضروري، أو الظني المسلَّم به عند الخصم، فإذ عجز المعلل عن رد كلام السائل كان المعلل (مفحَما) بفتح الحاء؛ وإذ عجز السائل عن إثبات كلام نفسه كان (ملزمًا) بفتح الزاي والمعلل: هو من نصب نفسه للكلام ابتداء، ويعبر عنه بالمجيب. والسائل من يتكلم بعده لنقده. وقد يعكس الأمر في أثناء الدفاع. وأما شروطها فأربعة. الأول معرفة ما يحتاج إليه من قوانين المناظرة في المسألة التي يتناظران فيها. الثاني معرفة المسألة التي يتنازعان فيها ليتكلما فيها بما يناسبها فإن كان البحث في علم الكلام مثلا أتى كلاهما باليقيني. الثالث أن تكون المسألة نظرية، وليس متعلقها معلوما عند من تلقى إليه؛ فخرج البديهي فإن كان أوليا فلا يرد عليه منع بشاهد ولا بدونه، وإن كان فيه خفاء فمنعه بمعنى طلب التنبيه إليه؛ وخرج المستقرأ التام فلا يرد عليه المنع بشاهد ولا بدونه؛ وخرج المستقرأ الناقص فلا يمنع إلا بشاهد يظهر به خلل الاستقراء. وخرج ما إذا كان متعلقها معلوما له، فدفعه

حينئذ مكابرة لأنه يريد تحصيل البديهي عنده وهو حاصل. الرابع أن يجريا المناظرة على عرف واحد، فلو قال المعلل على طريقة أهل الكلام الشيء: هو الموجود فليس للسائل إن كان عارفا ذلك أن يقول على عرف الحكماء لا نسلم فإن الشيء: يعم الموجود والمعدوم.

الآداب المطلوبة عند المناظرة

الاحتراز عن إيجاز الكلام، وعن التطويل فيه، وعن اللفظ الغريب، وعن المجمل ونحوه، وأن يأتي بكلام ملائم لموضوعه، وأن لا يأتي بصفات الجهلة كالتبسم والضحك، وأن لا يناظر ذا هيبة يخشاه، وأن لا يحسب خصمه حقيراً، وأن لا يتعرض لكلام خصمه قبل أن يفهم مراده، وأن لا يقصد إسكات الخصم في زمن يسير، وأن لا يكون به شدة جوع أو عطش ونحوهما، وأن لا يكون ممتلئًا من الطعام والشراب، وأن لا يناظر في مجلس الأمراء، وأن يتماثل المتناظران علما ومقداراً، أو يتقاربا، وأن يتقابلا في المجلس، وأن يبصر أحدهما الآخر إن أمكن، وأن يقصد كل منهما إظهار الصواب وإن كان على يد خصمه، وأن تلتفت أنفسهما إلى المعقولات، وأن ينتظر كل منهما الآخر حتى يفرغ من كلامه.

أنواع المناظرة، أو وظائف المتناظرين

هي ثمانية: المنع، والنقض، والمعارضة، والسؤال الاستفساري، وسند المنع، وإثبات الممنوع بالدليل أو التنبيه أو بإبطال المنع أو السند، وتغيير الدليل، والتحرير. وما عدا ذلك كالحل وتنوير السند ومجاراة الخصم والدخل في الدليل؛ فتابع لما ذكر وستأتي كلها مفصلة.

ما تجري فيه المناظرة

المناظرة تجري في تسعة أمور، في التصديق، والعبارة اللفظية والتصديق يكون صريحا. وضمينا. فالصريح هو المقدمة ولو كانت مطوية، وسند المنع والدليل. والدعوي الصحيحة. وحكاية النقل - وهي دائما خبر وإن كان المنقول إنشاء - والضمني التعريف، والتقسيم، والمركب الناقص.

المناظرة في التصديق

تجري المناظرة في المقدمة بمعنى جزء الدليل، ويقال لها في المنطق قضية جعلت جزء قياس. إعلم أن المقدمة ولو تعددت متى عينها السائل جاز أن يورد عليها المنع الحقيقي، ويسمي المناقضة، والنقض التفصيلي: وهو طلب الدليل على مقدمة - ولو متعددة - من الدليل، ولا فرق بين كون المنع قبل قيام الدليل أو بعده. وقد يطلق المنع على النقض الإجمالى والمعارضة وسيأتيان. المنع الحقيقي كأن يقول امنع صغرى دليلك، أو كبراه، أو لا نسلم الصغرى والكبرى أو الصغرى مثلا فيها نظر. أما إذا كانت المقدمة بمعنى شرط إنتاج الشكل كإيجاب صغرى الشكل الأول وكلية كبراه مثلا، فيقول في منعها لا نسلم حصول شرط الإنتاج، وأما إذا كانت المقدمة بمعنى تمام التقريب - وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب، فنقول في منعها لم يتم تقريب دليلك، ونحو ذلك حيث ساق الدليل على وجه لا يستلزم المطلوب بأن كان أعم من الدعوي مطلقا، لأن المستلزم للمطلوب يجب فيه أن يكون اللازم مساويا للدعوى أو عينها أو أخص مطلقا.

المنع غير الحقيقي - وهو المسمى مجاراة الخصم وإرخاء العنان: هو أن يسلم المعلل للسائل ثبوت الملزوم، ويمنع الاستلزام، وذلك كقول الرسل عليهم الصلاة والسلام للكفار (إن نحن إلا بشر مثلكم) مجاراة لهم في قولهم (إن أنتم إلا بشر مثلنا) بتسليم البشرية والمثلية، وقد منع الرسل بعد ذلك استلزام البشرية والمثلية لعدم الرسالة حيث قالوا (ولكن الله يمن على من يشاء من عباده). وهناك نوع آخر من المنع غير الحقيقي يسمى (التنزل): وهو أن يفرض السائل صحة ما منعه من غير اعتقاد بصحته، كأن يقول بعد قوله لا نسلم الصغرى: ولو سلمناها لا نسلم الكبرى، أو يقول: لا أسلم الملازمة ولو سلمتها فلا أسلم الاستثنائية. والفرق بين المجاراة والتنزل أن التسليم في المجاراة من جانب المعلل وفي التنزل من جانب السائل.

تقسيم المنع - : المنع إن كان بلا سند سُمّيَ منعا مجردا، وإلا فهو منع مع السند. والسند: هو ما يبنى عليه المنع فتأيد به بحسب زعم المانع، وأنواع السند ثلاثة: السند الجوازي، والقطعي، والحلّي، لأنه يحل الغلط ويبينه. فهو أقوى من غيره. وذكره بعد النقض الإجمالي أكثر من ذكره هنا. مثال الجوازي بعد قوله لا نسلم أن يقول: لم لا يجوز أن يكون الأمر كذا؟ وله أن يترك قوله لا نسلم كذا ويقتصر على قوله لم لا يجوز إلخ. وهو السند فهو منع مفهوم من سنده. ومثال القطعي بعد نحو ذلك: كيف والأمر كذا؟ ومثال الحلي بعد ما ذكر لو: كان الأمر كذا لتم قولك. وإنما يتم لو كان الأمر كذا فالذي تقول غلط نشأ من فهمك الأمر الفلاني كذا وهو غير صحيح، و(الغلط) يحصل من اشتباه مفهوم بآخر أو مدلول بآخر، أو عارض بمعروض، أو من توهم وقوع شيء لم يقع.

(والحل) نوع من المنع خاص بتعيين موضع الغلط وسيأتي مفصلا.
ونسب السند ست: فلو قال المعلل هذا الشيء لا ناطق لأنه لا إنسان فمنع السائل فإن استند إلى أنه كاتب فالسند مساو لنقيض الممنوع أو إلى أنه إنسان فالسند نفس النقيض أو إلى أنه إنسان زنجي فالسند أخص منه مطلقا.

والقوة في الواقع إنما تكون بهذه الثلاثة. لا إذا استند إلى أنه حيوان لأنه أعم مطلقا. أو إلى أنه أبيض لأنه أعم من وجه. أو إلى أنه جماد لأنه مباين. وهذه الثلاثة يزعم المانع أنها تنفعه وليس كذلك.
(تنوير السند) ما يذكر لإثبات السند أو لإزالة خفائه، ويكون على صورة الدليل أو التنبيه.

(وظيفة المعلل عند المنع) الوارد على المقدمة «بمعنى جزء الدليل» إثبات الممنوع بالدليل أو التنبيه. وإذا كانت المقدمة بديهية فبداهتها بمنزلة إثباتها. وله إثبات الممنوع (بالدليل الجدلي) كأن يقول الذي منعته ثابت عندك قبل أن تمنع. فهو ثابت عندك حال المنع. فهذا دليل جدلي إلزامي. لأن للسائل الرجوع عند المنع ما لم يكن بديهيا أو من ضروريات مذهبه؛

وله دفع المنع من طريق التحرير. (والتحرير) تبيين المراد من أجزاء الدعوى أو المقدمة. أو بيان المذهب الذي درج عليه مثلا. كأن يقول المعلل: ينقسم المتنفس إلى الإنسان والحيوان. فيقول السائل لا نسلم ذلك. لأنه يلزم عليه كون قسم الشيء قسيما له. فيقول المعلل أردت من الحيوان ما عدا الإنسان فيسلم الممنوع من الاعتراض. وله دفع المنع من طريق الحل.

(وظيفة المعلل) عند المنع الوارد على المقدمة «بمعنى شرط إنتاج الشكل» له أن يدفع من طريق الحل. كأن يقول المعلل بعض الإنسان ضاحك بالفعل وليس كل ضاحك بالفعل باكيا. فبعض الإنسان ليس باكيًافيقول السائل لا نسلم تحقق شرط الإنتاج كيف وكبراه سالبة جزئية. وشرط الشكل الأول كلية الكبرى فيدفع المحلل من طريق الحل فيقول إنما يتم كون كبراه سالبة جزئية لو كانت كلمة (ليس كل) موضوعة لسور السلب الجزئي فقط وليس كذلك فهي هنا بمعنى لا شيء من الضاحك بالفعل بباك.

(وظيفة المعلل) عند المنع الوارد على المقدمة أو بمعنى تمام التقريب له الدفع عن طريق التحرير والحل. وكذلك من طريق تغيير الدليل، إذا لم يعجز عن الإتمام، وقيل مطلقا.

الغصـــــب

هو أن يدعى السائل فساد مقدمة من دليل المعلل ويقيم على الفساد دليلا، أو تنبيها قبل أن يقيم المعلل مثل ذلك على إثباتها. والغصب غير موجه لأنا لو جوزناه لحصل مثله من المعلل ودار الأمر كذلك، فيخفى الصواب والمسموع المستحسن هو النقض والمعارضة لأن كلا منهما غصب إذ هما استدلال السائل على فساد مقدمة في ضمن من فساد مجموع الدليل وجوز سماعهما للضرورة لأن السائل قد لا يعلم موضع الخلل في الدليل على التعيين، فيضطر إلى النقض والمعارضة. أما إذا كانت المقدمة معينة فإنه يمكن منعها بالسند القطعي فلا ضرورة تدعو إلى الاستدلال على فسادها.

المعارضة الحقيقية في المقدمة

المعارضة عند الجمهور إقامة الدليل على خلاف ما أقيم عليه دليل الخصم، والخلاف هو النقيض أو مساويه، أو الأخص منه مطلقا. فليس فيها عندهم تعرض لدليل المعلل. وربما كان عدم التعرض له خلل فيه. وغير الجمهور يقول هي إبطال الدليل بمقابلة دليل آخر يباينه إنتاجا. وهذا يناسب المعروف من تعارض الأدلة. وإن كان الأول يناسب هدم الكلام، وعلى الأول تأتي المعارضة في المقدمة من حيث أنها دعوى ويعرفون معارضتها بأنها إقامة السائل دليلا على نفي الشيء من مقدمات دليل المعلل على التعين بعد الإثبات بالدليل أما قبل أن يثبتها المعلل فغصب (وطرق التعبير بالمعارضة) أن تقول دليلك وإن دل على كذا عندي ما ينفيه.

والمعارضة باعتبار متعلقها قسمان (١) معارضة في الحكم وهي إقامة الدليل على خلاف الحكم المدعى بعد إقامة الدليل عليه من الخصم. (٢) المعارضة في المقدمة وهي إقامة الدليل على خلاف مقدمة من مقدمات دليل الخصم بعد إقامته الدليل عليها. والمعارضة باعتبار مادتها وصورتها ثلاثة أقسام سواء أكانت واردة على المقدمة أم على الدليل أم على الدعوى (الأول) المعارضة بالقلب: وهى اتحاد دليلي المعارضين صورة ومادة. الصورة كأن يقول الدليلان من الشكل الأول والضرب الأول مثلا. والمادة الحد الأوسط في الاقتراني والجزء المتكرر نفيا في قياس الخلف، أو إثباتا في القياس المستقيم في الاستثنائي. وسميت معارضة بالقلب لقلب الدليل على المعلل فإن السائل يجعل

الدليل شاهداً له بعد شهادته عليه. كأن يقول الحنفي الماء البالغ قلتين ينجس بملاقاة النجاسة. لخبر «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث» أي يضعف عن حمله فيتنجس فيعارضه الشافعي بقوله هذا الماء لا ينجس بذلك لخبر «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث» أي لم يقبله، بل يدفعه فلا يتنجس. (الثاني) المعارضة بالمثل: وهي اتحاد دليلَيْ المعارِضَيْن صورة لا مادة، سميت بذلك للمسائلة في الصورة. وهي أقوى من المادة. كأن يقول الفيلسوف: العالم القديم لأنه أثر القديم، فيعارضه بأن العالم حادث لأنه متغير (الثالث) المعارضة بالغير. وهي تغاير دليلَيْ المعارضَيْن صورةً سواء أتغايرا مادة أم اتحدا، ووجه التسمية ظاهر مثالها. عند تغاير الصورة والمادة أن يقول الفيلسوف: العالم قديم لأنه مستند إلى القديم، وكل مستند إلى القديم قديم (من الشكل الأول) فنعارضه بقولنا العالم ليس قديمًا لأنه أثر المختار ولا شيء من القديم بأثر المختار فلا شيء من العالم بقديم من الشكل الثاني) ومثالها (مع تغاير الصورة واتحاد المادة) أن يقول الفيلسوف: العالم قديم لأنه أثر القديم. وكل ما هو أثر القديم قديم (من الشكل الأول) فتقول العالم حادث لأنه أثر القديم ولا شيء من القديم بأثر القديم (من الشكل الثاني) (وظيفة المعلل) عند ورود المعارضة أن يمنع في مقدمات دليل المعارض وأن ينقض وأن يحرر. وله تغيير الدليل بشرط أن يفسد به دليل المعارض وإلا كان معارضة على المعارضة. وهو مرجوح إلا عند الأصوليين. قال بعضهم النقض يقدم في البحث على المناقضة. وهي تقدم على المعارضة. وقال بعضهم المناقضة مقدمة على النقض.

المصـــــادرة

هيَ جعل إحدى المقدمتين عين النتيجة ببعض تغيير : كهذه نقلة وكل نقلة حركة فهذه حركة، الصغرى عين النتيجة إلا أن الحركة أبدلت بالنقلة المرادفة لها . والمصادرة فيها ضرب من الالتباس. فالأولى تركها .

الحـــل

هو بيان موضع الغلط ومنشؤه سواء كان ذلك من السائل أو المعلل ككونه في الصغرى أو الكبرى، وأن منشأه اشتباه شيء بآخر، أو توهم وقوع شيء تتم مقدمة المعلل على تقدير وقوعه .

واعلم أن الحل ليس قسما برأسه وإنما هو سند للمنع، وبعضهم جعله قسما برأسه لأنه إنما يرد على مقدمة معينة مبنية على الغلط بسبب الاشتباه أو التوهم ولكونه واردًا على مقدمة معينة أو سند للمنع أدرجه بعضهم في المنع .

السؤال الاستفساري

يجوز للسائل توجيهه عند الحاجة إلى بيان معنى اللفظ كأن يكون اللفظ غريبا أو مجملا أو نحوه فيوضحه المعلل نقلا عن أربابه، وهذا السؤال منع لغوي لا اصطلاحي .

المناظرة في السند

للمعلل إثبات الممنوع بإبطال السند، فيثبت مساواة السند مثلا لنقيض الممنوع فيبطل السند فيثبت الممنوع لامتناع ارتفاع النقيضين وهنا بطلت ذات السند .

ويجوز (الدخل في السند) أى الطعن عليه بأنه مختل لمخالفة جمهور العربية مثلا وبأن في معناه فساداً، وبمنع صلاحه للسندية بمعنى طلب الدليل على ذلك وبإبطال صلاحه المزعوم لأنه أعم مطلقا من نقيض الممنوع أو من وجه أو مباين فيبطل وصف السلاح فيبقى المنع مجرداً وهو موجه. واعلم أن المنع أسهل الاعتراضات خصوصا المجرد. ومسائل الدخل المذكورة لا تفيد المعلل إلا إذا أثبت دعواه، ومن ثم كان له تغيير الدليل إذ لم يكن عاجزاً كما مر.

ولا يجوز منع جواز السند الجوازي. ولا منع السند الجوازي. ولا منع تنوير السند الجوازي ولا منع السند القطعي الذي لم يذكر على صورة الدليل. ولا منع ذات المنع لأنه لا معنى للطلب على الطلب.

المناظرة في الدليل

يرد على الدليل (النقض الإجمالي) ويسمى منعا بالشاهد وسموه إجماليا لأنه رد للدليل من غير تفصيل لمقدمتيه. والنقض إبطال دليل المعلل ولو دليل مقدمة. والإبطال دعوى بالفساد. فلا بد لها من شاهد إلا إذا كان الفساد بديهيا جليا. ولذلك ينقضون كثيرا في هذا البديهي بنحو قولهم فيه نظر، ولا يأتون بشاهد. (وعرفوا الشاهد) بأنه ما دل على فساد الدليل. إما لتخلف المدلول عن الدليل. أو للزوم المحال كالدور. (وأحوال النقض) عند تخلف المدلول عن الدليل ثلاثة:

(الأولى) أن يكون النقض بإجراء الدليل بعينه، كقول الفيلسوف المعلل العالم قديم لأنه أثر القديم فيقول السائل الناقض: دليلك جارٍ في الحوادث اليومية فإنها أثر القديم مع تخلف المدلول وهو القدم عن الدليل لأنها حادثة بداهة. (الثانية) بأن يكون النقض بأجراء خلاصة

الدليل وزبدته والنقض بالخلاصة نوعان (الأول) أن يمكن إجراؤه بعينه ولكن حذف منه الزائد وهو ما لا مدخل له في علة الحكم كقول الفيلسوف المعلل: العالم قديم لأنه أثر القديم ومستند إلى القديم فتنقضه بقولنا: دليلك جار في الحوادث اليومية فإنها أثر القديم مع تخلف الحكم وهو القدم عن الدليل لأنها حادثة بداهة فقد تركنا كلمة (مستند إلى القديم) وكان في الإمكان الإتيان بها. فيكون من إجراء الدليل بعينه (الثاني) ألا يمكن إجراء الدليل بعينه. وذلك عند اشتراك مقدمة من دليل المعلل ومقدمة من دليل السائل: أي دليل الجريان في علة. فيكون النقض في الحقيقة مسلطا على تلك العلة كأن يقول المعلل: القدوم قاطع لأنه ما به القطع. وكل ما به القطع قاطع. فيقول السائل: دليلك جار في القلم. فإنه كاتب لأنه ما به الكتابة إلخ. أي لأنك جعلت كل ما به الفعل فاعلا. هذه هي العلة المشتركة التي لا تنفع (الثالث) النقض المكسور. وهو نقض لا يصح، وعرفوه بأنه ترك الناقض بعض قيود الدليل مع أنه كان موجوداً في العلة من دليل المعلل فهو مكسور لانكسار بعض شعب الدليل. كأن يقول الشافعيّ لا يصح بيع الغائب لأنه مبيع مجهول الصفة حين العقد. وكل مبيع كذلك لا يصح بيعه، فينقضه الحنفي بقوله: دليلك جارٍ في تزوج امرأة غائبة. فإنها مجهولة الصفة مع أن تزوجها صحيح عندك. وكل دليل كذلك فهو باطل، فيقول الشافعيّ هذا نقض مكسور غير صحيح لأنك حذفت من الحد الأوسط قيد المبيع فلم تقل فإنها مبيعة مجهولة إلخ (وظيفة المعلل عند ورود النقض) له وظائف السائل. وهي منع شاهد النقض. وإتيانه بالتحرير والحل. وكونهما سندا للمنع أحسن. وله نقض الشاهد. وله عند النقض المكسور منع الشاهد بالسند القطعي،

وله المعارضـة في دعوى النقض إن كـان لهـا محل. ثم له تغيـيـر الدليل كما مر. ويرد على الدليل المعارضة بأقسامها الثلاثة على مذهب غير الجمهور كما مر. وللمعلل حينئذ المنع في مقدمات دليل المعارض. وله النقض والتحرير وتغيير الدليل كما مر

(ويرد عليه الغصب) وهو دعوى فساد المقدمة لا على التعيين بالطريقة المارة. هكذا قيل. (والمكابرة في الدليل) : هي منع الدليل أو مقدمة غير معينة منه بمعنى طلب الدليل وخلاصة الدخل في الدليل أنه إن طعن عليه لعدم استلزامه الدعوى فذلك منع التقريب أو لاشتماله على مقدمة لا فائدة فيها سُمّيَ تعيين الطريق. أي تبين الطريق الأحسن سلوكا. وليس من دأب النظار. فإن كان اشتماله عليها مفسدا كان الدخل نقضا بالفساد.

المناظرة في الدعوي الصريحة

يرد عليها المنع المجازي، فإن لم تكن مدللة فهو بمعنى طلب الدليل عليها، وإن كانت مدللة فهو بمعنى طلب الدليل على المقدمة، ولا فرق بين كونه مجرداً وبسند، واستعمال أي صيغة المنع والمناقضة، والنقض التفصيلي. وما عدا ذلك استعماله حقيقي هنا. وكذلك يقال في كل منع مجازي. وجواب المنع معروف كما تقدم.

ويرد على الدعوى غير المدللة (النقض الشبيهي) وهو أقوى الاعتراضات (وعرفوه) بأنه إبطال الدعوى بشهادة فساد مخصوص. كمنافاة مذهبه والمخالفة للإجماع. أشبه الحقيقي في مجرد الأبطال

بخصوص الفساد (وجوابه) عرف مما تقدم. ويرد على الدعوى (المعارضة الحقيقية) بجميع أقسامها كما أشرنا إليه سابقا. وجوابها على علم مما مر. وقد يزعم السائل أن دعوى المعلل استلزمت ما يناقضها فيعارض. فللمعلل إثبات دعواه بدليل آخر. وله أن يجاري السائل ثم يمنع الملازمة وذلك أشدها وقعًا.

ادعى الرسل الرسالة فزعم القوم استلزامها غير البشرية فعارضوا الرسل بقولهم «إن أنتم إلا بشر مثلنا» أي وكل من هم كذلك فليسوا رسلا. فجاراهم الرسل بقولهم «إن نحن إلا بشر مثلكم» ثم منعوا الملازمة بقولهم «ولكن الله يمنّ على من يشاء من عباده» ويرد على الدعوى غير المدللة (المعارضة التقديرية) بإثبات النقيض أو مساوية أو الأخص مطلقا. بشرط ملاحظة دليل مفروض عليها وإلا كان غصبًا. فالإبطال هنا بإثبات النقيض إلخ وبملاحظة الدليل المفروض. وفي النقض الشبيهي بخصوص الفساد ودون تلك الملاحظة وعبارتها دعواك وإن فرض عليها دليل، عندي ما ينفيها وهو كذا. ودفعها عرف.

المناظرة في النقل

النقل هو الإتيان بقول الغير بحيث لا يتغير معناه مع إظهار أنه قول الغير ولو بإشارة. وإلا كان اقتباسا. وهو عندهم دعوى لا حكاية نقل. والنقل خبر ولو كان المنقول من الإنشاء كما مر. ومحل المناظرة نقل لم يلتزم الناقل صحته ولم يجعله مقدمة لدليله ولم يدلل عليه. وإلا كان مدعيًا لا ناقلا.

ويرد على النقل (المنع المجازي) لأنه بمعنى طلب التصحيح لا الدليل على المقدمة، ومحل المنع إذا كان عنده ظن مثلا وطلب يقينا.

(ووظيفة) الناقل. عند المنع المجازي أن يأتي بالدليل الصريح فيقول مثلا هنا مسطور في كتاب كذا، وكل ما هو كذلك فهو قول فلان، أو فنقله صحيح. وفي هذه بعض الفائدة. أو يحضر الكتاب الذي نقل منه ويسمى (الدليل الإشاري) فإنه يشير إلى قياس كالمار. أو يحرر كأن يقول مرادي بالعلامة الذي وقع في كلامي مثلا الشيرازي لا الذي تفهمه. ويرد على النقل (النقض الشبيهي) فيما لو أخطأ في النقل وقد عرف جوابه كما عرف هو. ويرد عليه (المعارضة التقديرية) وقد عرف جوابها كما عرفت.

المناظرة في التصديق الضمني
(المناظرة في التعريف)

التعريف الحقيقي: ما بين الماهية الحقيقية على أنها موجودة خارجا. والتعريف الإسمي: ما بين مفهوم اعتبارى غير معلوم وجوده خارجا، كالعنقاء يبينونها بنعوت عجيبة. كإبعادها في الطيران إلى حد عظيم جداً. وكل من الحقيقي والاسمي حد تام وناقص ورسم تام وناقص. ومن الرسم الناقص التعريف اللفظي والمثالي والتقسيمي. أما التنبيهي فهو اللفظي. والاختلاف بالاعتبار. لأن التنبيهي من حيث يقصد به إزالة الغفلة عن الصورة الحاصلة في الخزانة فيلتفت إليها بلا كسب جديد. وبعضهم جعل اللفظي قسما مستقلا. وعلى الأمرين لا يشترط فيه شرائط غيره، إلا ما أمكن أن يأتي فيه فإنه قد يكون مشتركا وكل هذا معروف في المنطق. والتعريفات تصورات لا حمل

فيها ولا حكم. فلا يقام عليها دليل. ولا تقابل بالمنع من تلك الجهة ولكن يفهم منها ضمنا أن هذا حد وذاك محدود. وهذا جنس وذلك فصل إلخ. ففي أجزائه أيضًا دعاوى ضمنية، تقديرها تعريفي مساوٍ للمعرف. أو هذا معنى هذا في اللغة مثلا، فيطالب بطلب صحة النقل إن لم يقم عليه دليلا. وإلا كان مدعيا حقيقيا فله أحكامه. وهنا يقابل بالنقض إن كان أعم أو أخص ويجاب بنحو التحرير والتغيير.

وإطلاق المنع والنقض والمعارضة على اعتراض الحد مجاز. وقيل حقيقة وذهب بعضهم إلى تقدير الدليل كالدعوى، ولكن اعتراض المدلول أولى ووجود الدليل فرع عن المدلول، وتقدير شيء أولى من تقدير شيئين. وفي الأكثر ناقض التعريف مستدل. لأنه نقضه دعوى بدليل، وموجه التعريف مانع. أي لمقدمات دليل المعترض. وقد تنقلب المسألة إذا اعتبر الحاد دعوى ضمنية. وقد يرد عليه (النقض بعدم الجامعية) كأن يقول في تعريف الحيوان هو ما يحرك فكه الأسفل عند الأكل، فيقول السائل هذا التعريف منقوض لأنه بالأخص، فلا يشمل التمساح. أي وكل تعريف كذلك فهو باطل (فللمعلل وظائفه) ومنها منع الصغرى والكبرى مستندا إلى أن الغرض تمييز الحيوان عن الشجر فيما لو اشتبها على السامع. حيث كان كل منهما جسما ناميا. أو يقول مرادي بيان الأفراد المشهورة. أو يغير التعريف إلخ.

وقد يرد عليه (النقض بعدم المانعية) والنقض باستلزامه المحال كلا دور وله في الدور المعي طريقة بالجواز. ويرد عليه (النقض بأنه ليس أجلي) من المعرف مثلا. فله الجواب بما يناسب كالتحرير استقلالا أو سند للمنع حتى يظهر أنه أجلي. وإلا غير التعريف. الخ.

وقد يرد عليه (النقض بفقد شرط الحسن) كأن يأتي بتعريف وفي ضمنه تعريف ليس فيه لفظ غريب. ولا مخالفة لقانون العربية ولا مشترك ولا مجاز بدون قرينة معينة للمراد. فيقول السائل تعريفك منقوض بعدم خلوه من اللفظ الغريب إلخ، أي وكل تعريف كذلك فليس حسنا (فللمعلل الجواب) بمنع الصغرى أو الكبرى مع التحرير مثلا، وإلا غير التعريف إلخ.

وقد يرد على التعريف (المعارضة) بإثبات خلاف دعوى المعرف الضمنية وتقديرها (حدّي حقيقي) سواء أكان خلاف دعواه أرجح أم مساويا فهي معارضة خاصة، ولا بد من إثبات حدية الثاني بالدليل أو اعتراف المعلل بأن الثاني حد. فإذا لم يدع أن حده حقيقي فلا معارضة ولو عورض فله المنع مستندا بتحرير صفة تعريفه إلى غير ذلك.

مثال المعارضة هنا أن يقول المعلل: الإنسان هو الحيوان الناطق، فيقول السائل: هذا معارض بأنه متنفس ضاحك أي وكل حد كذلك فهو باطل فصغرى دليل المعارض تشير إلى مقدمات ثلاثة: وهي أن ما عرفه محدود بما ذكره المعارض وأن ما ذكره حد، وأنه معارض للحد الأول (والمعلل في الجواب) يتسلط على تلك المقدمات. واعلم أن الحدود الناقصة تتعدد بخلاف التامة. فليس لشيء واحد حدان حقيقيان مختلفان، فإذا لم يقم الثاني الدليل ولم يعترف الأول بحدية الثاني فأحد الحدين لا يمنع الآخر.

التقسيم والمناظرة فيه

التقسيم لغة التحليل. واصطلاحا ينقسم إلى ضربين تقسيم الكلي إلى جزئياته، وتقسيم الكل إلى أجزائه. فتقسيم الكلي إلى جزئياته: ضم قيودٍ متباينة إلى مفهوم كلي ليتأتى بانضمام كل قيد إليه قسم منه. فيصدق المقسم على أقسامه. وجرى بعضهم على أنه من المبادئ التصورية حقيقة - والتصديقية صورة، فالتعليل بعده للحكم الضمني.

تقسيم الكلي إلى جزئياته، حقيقي واعتباري

فالتقسيم الحقيقي ما جاز دخول حرف الانفصال فيه وهو إما. وإذا فصل المقسم فيه تحقيقا أو تقديرا، تضمن تعريف الأقسام بخلاف ما إذا ذكرت إجمالا. فالتحقيقي نحو الحيوان إما حيوان ناطق أو حيوان صاهل. والتقديري نحو الحيوان إما ناطق أو صاهل. والإجمالي نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وشروطه أربعة (الأول) الحصر: أى الجمع فلا يترك في التقسيم بعض ما دخل في المقسم. (الثاني) المنع فلا يذكر في التقسيم ما لم يدخل في المقسم (الثالث) أن تكون الأقسام أخص مطلقا من المقسم. لأن القسم مركب من المقسم وقيده، نحو الحيوان إنسان وفرس، فالإنسان مركب من الحيوان والناطق إلخ (والرابع) أن يكون بين الأقسام تباين (مثال المناظرة في ذلك) أن يقول القاسم: الإنسان إما أبيض أو أسود، فينقضه السائل بأن القسم أعم من وجه. فيلزم انقسام الشيء إلى نفسه وغيره (فللمعلل المنع) بتحرير الأقسام فيقدر المقسم فيها. أي الإنسان هو الإنسان الأبيض سند للمنع حتى القيد موضع المقيد. فالقسم أخص مطلقا.

واشتهر عندهم أن ناقض التقسيم مستدل. وموجهه مانع وقد يعكس الأمر باعتبار الدعوى الضمنية. وإذا عرفت أن في التقسيم دعوي ضمنية عرفت أنه يرد عليها ما يرد على الدعاوي من المنع.

ومن التقسيم الحقيقي (التقسيم العقلي) وهو : ما حكم العقل فيه بانحصار المقسم في الأقسام بمجرد تصويرها انحصاراً بالسبر والترديد بين النفي والإثبات نحو المعلوم إما موجود أو لا، على طريقة معروفة. وقد يجيء بلا ترديد كالعدد زوج وفرد. (وشرط العقلي) ألا يجوز العقل فيه قسماً آخر وإلا كان باطلا.

ومن التقسيم الحقيقي «التقسيم الاستقرائي» هنا وهو ما رجع إلى التتبع فيما علمت أفراده. كانحصار الدلالة في أقسامها الثلاثة، وأمكن الترديد فيه بين النفي والإثبات ليقل الانتشار. ولا بد أن يبقى بعض أقسامه مرسلا. وذلك المرسل أعم مما وجد بالاستقراء، كالعنصر إما أرض أو ماء أو هواء أو لا، وهو النار. فقولنا أولا هو المرسل وهو أعم من النار فالعقل يجوز تحت المرسل شيئًا غير ما وجد بالاستقراء كالكهرباء فيما بعد. (وشروط هذا التقسيم) أن لا يوجد قسم آخر في الواقع، وإن جوّز العقل وجوده فإن لم يجوّز ذلك بالدليل أو التنبيه فهو استقرائي قطعي. وقيل عقلي، وقيل قسم مستقل يسمى قطعيًا «ومثال المناظرة في ذلك» أن يظن السائل أن التقسيم الاستقرائي عقلي فينقضه بتجويز العقل قسماً آخر للمقسم: أي وكل تقسيم كذلك فهو باطل «فللقاسم الجواب» بمنع الكبرى مستنداً إلى تحرير التقسيم بأنه استقرائي لا عقلي. ومن التقسيم الحقيقي «التقسيم النقلي» وهو

ما رجع إلى التتبع فيما لم تعلم أفراده : كحصر علم البديع في نحو التورية والجناس ، وحصر مصنف كتابه في سبعة أبواب مثلا استقرائي عند قارئه ، جعلي عند مصنفه . وإذا وجد شيء بعد التقسيم المنقول فإنه لا يطعن على ما نقل ؛ فهو نافع في الجواب عند اعتراض السائل . «والتقسيم الاعتباري» ضمٌ قيودٍ متغايرة مفهوما متصادقة ذاتا إلى المقسم . نحو الإنسان إما كاتب أو شاعر . وشرطه كالحقيقي في الجمع والمنع ذهنا وخارجا . وأما كون القسم أخص مطلقا من المقسم ، فهو هنا بحسب التعقل ، وإن كان في الخارج مساويا . وكذلك يكفي التعقل في تبيان الأقسام .

وتقسيم الكل إلى أجزائه : تفصيله إليها سواء أكانت الأجزاء ذهنية أم خارجية . الأول كالإنسان حيوان وناطق ، والثانية كالإنسان لحم وعصب إلخ . ولا يحصل فيه تعريف الأقسام بل تعريف المقسم . فلا يصدق على أقسامه لأن كل شيء لا يحمل على جزئه . ولا يجوز هنا حرف الانفصال فلا يقال السكنجبين إما عسل أو خل لأنه إنما يتحقق بهما «وشروطه» أربعة (الأول) الحصر فيذكر في الأقسام جميع ما هو جزء للمقسم لتحصيل ماهيته ، ويكفي قرينة إرادته كقولهم من أقسامه كذا وكذا (الثاني) المنع فلا يذكر في الأقسام ما ليس جزءا من المقسم (الثالث) تبيان الأقسام حملا (الرابع) مباينة كل قسم للمقسم حملا أيضًا . أما بحسب التحقق فبينهما العموم والخصوص المطلق ، فكلما تحقق الكل تحقق الجزء ولا عكس . وتقسيم الكل إلى أجزائه يأتي فيه نحو الاستقراء كانحصار الجسم المركب في

أجزائه من العناصر. مثال المناظرة فيه: أن يقول القاسم ينقسم جسم الإنسان إلى دم ولحم فينقضه السائل بأنه غير حاصر لوجود قسم آخر دخل في المقسم وخرج عن الأقسام، وهو العظم مثلا. أي وكل تقسيم كذلك باطل «فللقاسم أن يقول» لا نسلم ذلك فإن مرادنا بالدم واللحم ما يشمل العظم فلا يخرج عنهما، وإلا غير التقسيم، وإذا انتفى شرط المنع فالتقسيم باطل لوجود قسم خارج عن المقسم داخل في الأقسام أو شرط تباين الأقسام في الحمل فهو باطل لتصادق الأقسام. أو شرط مباينة كل قسم للمقسم حملا فهو باطل، لأن الأقسام صادقة على المقسم. واعلم أن الحصر قد يفهم من السكوت في معرض البيان ويعمل به في أنواع التقسيم كلها.

المناظرة في المركب الناقص

سبق أن المركب الناقص ما جعل قيدا للمحكوم به أو عليه أو للنسبة، وقيود الكلام يفهم منها دعاوي ضمنية. مثلا نحو هذا إنسان زنجي دائماً (فللسائل) وظائف الاعتراض على هذه، فله أن يمنع زنجيته وأن يمنع دوام النسبة. (وللمعلل) إثبات الممنوع بدليل. إلى غير ذلك.

المناظرة في العبارة

العبارة من التعبير أي تفسير مراد المتكلم؛ وهو هنا اللفظ الصادر مطلقا سواءاً كان دعوى أم دليلا أم تعريفا أم تقسيما أم غير ذلك، واشتهر أن ناقضها مستدل وموجهها مانع «ويرد عليها الاعتراض»

كالنقض والإبطال لمخالفتها قانون النحو مثلا؛ فيكون الجواب بما يناسب. كالمنع وتحرير المادة أو المذهب الذي درج عليه. كقوله لم لا يجوز أن نجري على مذهب الأخفش وابن جني مثلا في الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة؟ وبهذا القول وهذا التوجيه تكون العبارة حسنة كاملة. والله أعلم.

* * * *

وهذا آخر ما وفقني الله له، وكان الفراغ منه في التاسع عشر من شهر المحرم سنة ١٣٥٧ هـ (مارس سنة ١٩٣٨ م) والحمد لله الذي هدانا لهذا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تقاريظ

تفضل كثير من حضرات أصحاب الفضيلة العلماء ورجال الأدب بتقاريظ عديدة لكتاب «تيسير المنطق» ننشر منها ما اتسع له النطاق معتذرين لحضرات الذين لم يسعنا إثبات تقاريظهم شاكرين لهم فضلهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، وعلى آله وأصحابه والتابعين. وبعد فلما اطلعت على كتاب «تيسير المنطق» للأستاذ «سيد علي حدرة» وتصفحته جيدا وجدته خير كتاب حديث وضع في فن المنطق وآداب البحث والمناظرة وضعا يؤهل لطالب العلم معرفة قواعد المنطق والمناظرة على أصولها. ولما قسته بمؤلفات العلماء الأقدمين والمحدثين في موضوع المنطق وما يرتبط به من العلوم الأخرى ارتباطا وثيقا وجدته قد اشتمل على مزايا لم يظفر بها كثير من تلك المؤلفات. وقد رأيت الإمام أبا حامد الغزالي وضع كتابه «مقاصد الفلاسفة» في فن المنطق والحكمة، والأستاذ حيدرة وضع كتابه «تيسير المنطق» في فن المنطق وآداب البحث والمناظرة، فالأول ضم إلى علم المنطق الحكمة تمشيا مع روح ذلك العصر. وأما الثاني فأعقب علم المنطق بعلم آداب البحث والمناظرة فكان في صنيعه هذا موفقا مع إيجازه فإن العلمين مرتبطان بعضهما ببعض ارتباطا قويًا إذ يجمعان من المسائل النظرية والقواعد المنطقية ما يبحث في صور الفكر الصحيح والعقل السليم. وهذا هو الغرض من علم المنطق فكما جاء كتاب الإمام الغزالي فريد الترتيب والوضع في عصره كذلك جاء كتاب الأستاذ

حيدرة إلى ما اشتمل عليه من التطبيق ورعاية حاجة الطلاب فريدا في عصرنا هذا. وذلك ما يرسم للقارئ صورة صادقة لفضل مؤلفه وعلو كعبه مما يجعله جديراً بجزيل الشكر وعظيم التقدير لحسن عمله وغالي فضله. كما كان الغزالي رحمه الله جديراً بالإكبار والتمجيد كلل الله عمل مؤلفنا الفاضل بالنجاح والقبول وعمم النفع بمجهوده القيم إنه على ما يشاء قدير.

٦ - ٥ - سنة ١٩٣٨ إبراهيم السيد مصبح

الحمد لله. والصلاة والسلام على رسول الله. وعلى آله وصحبه ومَن والاه، «وبعد» فإنني حينما تصفحت كتاب «تيسير المنطق» استرعت ناظري فيه ظاهرتان جديرتان بالاهتمام (إحداهما) أنه من المؤلفات القليلة التي جمعت بين دفتيها إلى أبحاث علم المنطق قواعد علم البحث والمناظرة. و(الثانية) أن مؤلفه الفاضل بالرغم من نشأته نشأة عربية صميمة في قطر من أقطار الجزيرة الشقيقة، وعدم اتصاله مباشرة بالثقافة الغربية قد نحا في كتابه طريق التجديد في عالم التأليف، فهو قد جمع إلى الطريقة القديمة في البحث والاستقصاء وتحليل المسائل إلى عناصرها الذاتية، الطريقة الفرنسية التقليدية القائمة على تبسيط مسائل العلوم وجعلها سهلة المأخذ قريبة التناول بإرجاعها إلى أصولها التاريخية وتتبعها في تطوراتها المختلفة. فاسترعاء هاتين الظاهرتين لاْ نتباهي ليس لما له من قيمة موضوعية في البحث والتأليف فحسب بل لما ينطويان عليه من سد نقص يشعر به كل من اطلع على مؤلفات المتأخرين من العرب وكتابات الغرب فتعتبر كل من الطريقتين متممة للأخرى.

فلا شك أنه مما يثلج الفؤاد أن نرى اليوم استاذاً فاضلا هو «سيد علي حيدرة» يخرج لنا مؤلفا ممتعا يلائم بين تعميق القديم واستقصائه، ويسر الحديث وجلائه في إيجاز يغني عن الإطناب ويوفر على الباحث ما ينفقه من جهد ووقت في المطولات المؤلفة في هذين الفنين..ولعل ما توخّاه من تحقيق هذا الغرض الجليل هو الذي حدا به إلى الجمع بين فني المنطق وآداب البحث والمناظرة في مؤلف واحد تقع قواعد كل منهما تحت نظر القارئ عند دراسته لأحدهما فساعد بذلك على بلوغ القصد من التقريب إلى الأذهان لما بينهما من اشتراك في المصدر وعلقة في المسائل.

وإني إذ أقدم هذا السفر الجليل إلى قراء العربية أبادر بتهنئة المؤلف الفاضل على حسن توفيقه، وأهيب بالناشئة ورواد العلم والأدب أن يقبلوا على الانتفاع بهذا المجهود في مؤلف يعد فريداً في بابه جديرا بكل تقدير.

إبراهيم بدوي - من علماء الأزهر

حمدا لمن جعل النوع الإنساني أفضل ؟؟؟؟ في جنسه، وميزه على سائر أفراده بفصول الكمال، والصلاة والسلام على سيد الخلق، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد فبينما نرى انصراف عزائم المؤلفين إلى التأليف في غير اللباب، وفتور الهمم إلا عن حب الدنيا والذات، إلى ابتعاد الكثير من العلماء عن خالص الأعمال وفشو الجهل بالتقوّل على الدين مسايرة للغالب الغربيّ في مادته من المغلوب الشرقيّ في دينه وأخلاقه، نرى أن العناية تجود بمن جمع بين الفضائل والفواضل الأستاذ «سيد علي حيدرة» فيضع مؤلفه (تيسير المنطق) إرضاء لله وذخرا له

في أخراه، ليجعل الله منه حجة على من عداه. هذا وقد تصفحته فوجدته سفرا سما اسمه مسماه وقصر داله عن اللحوق بمرماه، فهو بغية العالم ومنهل الطالب في غزارة علمه، وتحقيق مباحثه وإبراز دقائقها مجسمة. فقد امتطى المؤلف حفظه الله جواد التفتيش والتنقيب وكابد سهر الليالي بنفس وثَّابة لا تعرف الكلل، وهمة عالية لا ينالها الملل في اقتناص شوارد المسائل وأوابد القواعد بقلب ثاقب لا يطمئن في ترصيف مباحثه حتى يرى ليلها نهارها ومشكوكها يقينها مما دفنته يد الإهمال من ذلك التراث المجيد وتقاعس الهمم من تلك الكنوز الثمينة في بطون ما لا يدخل تحت حصر من شتى الكتب في مختلف العلوم التي تعد مفخرة الإسلام للإنسانية، فبينما ترى المؤلف يبحث كل موضوع ويدققه، ويقارن بين أقول العلماء من عرب وكرد وفرس إلخ في ذلك التراث الإسلامي الخالد ليحققه، تراه قد كسا ما استصفاه مما يعده العصر إغلاقا بثوب الوضوح، ورسمه بصناعة التمثيل ودونه بإحكام الوضع. فقد وفق الأستاذ في جعل مؤلفه في المنطق وآداب البحث، إذ لا يخفى أن مهمة الدين الإسلامي وغايته، الوصول إلى الحقيقة في كل شيء، وهي بنت البحث؛ وطريق الوصول إليها يكون بهذين العلمين الجليلين. فالمصنف - وقاه الله - خدم الحقيقة في ذات العلم، علاوة على تلك المقدمة التاريخية النفيسة ضاماً إليها تراجم أشهر المؤلفين مما يعد ذلك سجلا تاريخيا لتسلسل الفكر البشري فجزيل الشكر لهذا الصديق المفضال على ما قام به مما يحتاج مجهود جماعة. وفقه الله لأمثال ذلك.

عمر وجدي عبد الرحمن بكر الماديني الكردي

من علماء الأزهر

الحمد لله وليّ التوفيق. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي لأقوم طريق، وعلى آله وصحبه أولى الفضل والتحقيق.

(وبعد) فإن علم المنطق من أجل العلوم وأنفعها، وحاجة العالم إليه في تجلية رأيه وتدعيم مذهبه كحاجة الجندي إلى سلاحه، غير أن هذا العلم دقيق في أبحاثه عويص في تحصيله، خصوصا من المؤلفات القديمة التي روعي فيها مدارك المتقدمين فبلغت من الدقة والإيجاز حداً يعيي ذهن الطالب لهذا العصر، ويستنفد وقته وجهده في استذكاره.

لا جرم كان هذا العلم الجليل الفائدة العظيم النفع بحاجة ماسَّة إلى مؤلَّف سهل يحبب إلى الطالب تحصيله ويوفر عليه وقته وجهده ويتلاءم، ومداركه وذوقه، فذلك فضلا عن كونه عونًا للطالب في قضاء لبانته هو خدمة جليلة للعلم نفسه، بتقريب أبحاثه إلى العقول، وتسهيل الانتفاع به على مر الدهور. وقد اطلعت على كتاب «تيسير المنطق» للأستاذ «سيد على حيدرة» فوجدته قد وفَّى بتوفيق الله هذه الرغبة الكريمة وحقق هذا الغرض السامي، بما امتاز به من سهولة التعبير ورصانة الأسلوب، وبما تفنن به مؤلفه المحقق من حسن التمثيل والتوسع في التطبيق مما يجذب الطالب إلى مطالعته ويكون عنده ملكة في الفن راسخة. كل ذلك مع إحاطة وافية بأطراف الفن وجمع عجيب لأشتاته. فجاء كتابا قيما جامعا لعلم المتقدمين وحسن وضع المتأخرين.

ومما زاد الكتاب نفاسة أنه ضم إليه علم آداب البحث والمناظرة فجمع بين فنين تربطهما وشائج قوية وجمعهما أواصر عقلية، فعظم بذلك نفعه وتضاعفت فائدته، كما نمّ عن عظيم فضل مؤلفه وسعة باعه وقوة اطلاعه. جزاه الله من فضله جزاء العاملين من خير خلقه، وألبس كتابه الجليل حلة القبول.

ع. ب. ح من علماء الأزهر

يسَّر المنطق بين الناطقين وجلا الظلماء كالنور المبين

وأماط الحجب عن فن يرى فيه ميزان العلوم المستبين

وأتانا ببيان ممتعٍ أوضح النهج أمام الباحثين

ذلك السفر الذي أبرزه من خبايا العقل أستاذ مكين

جوّب الأقطار عن بغيته لم تعقْه عن تقصيها الشئون

فالتقى بالأمل المنشود من زهرة العمر وتبكير السنين

بَكُرَتْ أفكاره عن روضة تبهر العقل وتسبي الناظرين

تزدري أزهاره الورد كما تزدري أثماره الدر الثمين

درة شق لها غواصها أبحر العلم وأعماق الفنون

فأضاءت حلك الفكر كما عصمته من تعاريج الظنون

منهل عذب صفا مورده فتجلّى سائغا للشاربين

ليت شعري أى حول بَذَلَتْ همة الأستاذ من جهد متين

(يا عليا) في المعالي مفردا والمعاني قد بَرزْتَ الأولين

كان (أورسطو) قديما خطها وعرة المسلك كادت لا تبين

فانبرى للكشف عن آثارها (سيّدٌ) بذَّ جميع النابهين

مفصحا عن كل معنى شيّقٍ زقه للعقل من لفظ رصين

وجلاها في قشيب ناضرٍ من ثياب الحسن يستهوى العيون

فأتت تختال في مشيتها كعروس جُلّيتْ للناظرين

جئت يا سيد حقا بالذي أعجز الجيل وأعيا الغابرين

كنت (في التيسير) هذا بطلا يا سميَّ الليث يا ليث العرين

عبد الحليم محمود السيد البنجاوي

من علماء الأزهر

جـــاء الـكـتـاب بـآية الإعـجـــاب　　يـخـــتـــال بين عـــرائس الألبـــاب
مـثـل الـربيع يتـيـه بـين رياضـه　　أو كـالتـلاقي بعـد طول غـيـاب
أو كالمنـى بعد الإياس وكـالهدى　　هـو للعـلا سـبب من الأسـبـاب
المنطق العـذب المـذاق يفـيض من　　رقم (سـيـد) الفـضلاء والكُتّـاب
إن كنت (حيدرة) البيان فهات لي　　وصفا يـعيد مشاعـري وصوابي
فـعلَيَّ جـر الشـعـر ذيل دلاله　　وأنا الذي ربـيـتـــه بشـبـــابي
البلبل الصـداح يشـدو مثل مـا　　يشـدو يـراعك فوق طرس كـتاب
جـبت المدائن والـقـرى مـتنقـلا　　كـالبـدر أعـوامـا من الأحـقـاب
وأتيت بالـعـجب العجـاب معـارفا　　فـــدنت قـطوف العلم لـلطلاب
وأتيت (بالتيسيـر) سـهلا سلسلا　　فـى البحث منطيـقا وفـى الآداب
جمع القـديم على حديث جـماله　　في منزل العـرفـان والأحـسـاب
فلمـثـلـه ترنو العـيـــون تدلُّهـا　　والفـكـر يرتع فـي جنى ولبـــاب
مهـلا (أرسطو) إن فينا (سـيدا)　　أمـســى (عليـا) قـــدوة الأنجـاب
مـهلا رويدا فـالعـصـور تغيـرت　　واليـوم عصـر الشـرح والإطناب
طار الزمـان بأهله فـتـراكـضـوا　　خـيل العلـوم بهـمـــة الوثّاب
والهـمـة الكـبـري (لأزهرنا) الذي　　حـمل الشـبـاب على الجـناح الرابي
عاش المليـك يعيش فـاروق الحمى　　للمـسلمين يعيش ليث الغـاب
وأعـــود للاســتـاذ أشكـره على　　(تيسيـره) في روعـة الإسـهـاب
ولقـد عجـزت - وإنها لقـضيـة　　مـقـبـولة بالسلـب والإيجـاب
إن كـان فـى الإيجاز خـيـر عبـارة　　فالقول من شفتيك فصل خطاب

كلية اللغة العربية
محمود محمد الجيشي

حمدا لمن علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وصلاة وسلاما على سيدنا محمد النبيّ الأكرم، الذي أوتى الحكمة وجوامع الكلم، وعلى آله وأصحابه ذوي العقول السليمة والأفكار الصحيحة المستقيمة.

«وبعد» فقد كثرت التآليف في علمي المنطق وآداب البحث والمناظرة، لكنها على كثرتها لم تكن عند مستوى تفكير الطالب لهذا العصر، ولذلك لقي شغوفًا متطلعا إلى مؤلف عصري موضوع على النمط الحديث من رعاية التطبيق ولطف التمثيل والإحاطة بدقائق الفن في أسلوب عذب وبيان سهل يحفز الطالب إلى قراءته ولا يدعه يتركه حتى يفرغ منه.

لذلك استعان بالله الأستاذ الأديب «سيد على حيدرة» فألف كتاب «تيسير المنطق» في المنطق وآداب البحث والمناظرة، توخَّى فيه سلاسة اللفظ ووضوح المعنى وجودة التركيب ودقة التصوير وقوة التعبير، فجاء كتابه فريدا في بابه، وحيدا بين أترابه إذ جمع بين قديم العلم وحديثه وألم بالكثير من المسائل النظرية التي تحار في فهمها العقول فجعلها سهلة عذبة لكل قارئ مع إيجاز يغني عن الإسهاب ولا يفوت على القارئ الأغراض المقصودة من الإطناب.

ولزيادة تفهم دقائق هذه العلوم مهد لمؤلفه بكلمة في تاريخ ونشأة كل فن على حدة وتطوره بتطور العصور والأزمنة مع ذكر من اشتهر بالترجمة والتأليف منه. فالله أسأل أن يجزي مؤلفه الفاضل على عمله أحسن الجزاء، وأن يعم به النفع وأن يحوز به الثقة للاستفادة العامة منه إنه سميع مجيب،

جامعة فؤاد الأول

محمد حافظ علي

فهرس
كتاب تيسير المنطق

تابع الفهرس

اعتذار

تم طبع هذا السفر الجليل (بمطبعة السعادة) لصاحبها المحترم الحاج محمد إسماعيل وأرجو الله أن ينفع به ويثيب من يغفر ما يرى من عيب في التأليف أو خطأ في التصحيح فإن الكمال لله والعصمة لرسل الله عليهم الصلاة والسلام.

مصحح الطبعة الأولى

ع ٠ ٦ ٠ ع